جـــــــامعة محمد بوضيـــــــــاف ـ المسيلة ـ
كليـــــة الحقوق و العلـــــــــــــوم السياسية
قســـــــم العلـــــــــــــوم السياسـية
تخصص : علاقـــــات دوليـــــة

مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
"دراسة في التحديات و الآفاق"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات دولية .

إعـــداد الطـــــالبة :
ـ ظريفة قوادري.

إشراف الأستاذ :
ـ د . محمد الطاهر عديلة.

السنة الجامعية : ـ 1440/1439 .

ـ 2019/2018 .

جـــــامعة محمد بوضيـــــــــــاف ـ المسيلة ـ
كليـــــة الحقوق و العلـــــــــــــوم السياسية
قســـــــم العلـــــــــــــوم السياسـية
تخصص : علاقـــــات دوليـــــة

مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
"دراسة في التحديات و الآفاق"

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السيـاسيـة .

إعــداد الطـــالبة :
ـ ظريفة قوادري.

إشراف الأستاذ :
ـ د . محمد الطاهر عديلة.

السنة الجامعية : ـ 1440/1439 .

ـ 2019/2018 .

بســـــــــم الله الرحمن الرحيـــــــــــم

**"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
التِي أَنْعَمْتَ عَليَّ وَعَلىَ وَالِدَيَّ وَ أَنْ
أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهْ وَ أَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَالِحِينْ "**

سورة النمل الآية : 19 .

صدق الله العظيم .

الإهـــــــداء.

إلى اللذين أوصى الله بهما خيرا في القرآن الكريم :

إلى الذي آزرني طوال مسيرتي الدراسية

والدي الكريم ...

إلى التي ما غفلت عن الدعاء لي بالتوفيق و النجاح

أمي الغالية ...

إلى إخوتي كل باسمه ...

إلى سراج دربي و مصدر قوتي و عزيمتي

زوجي الغالي **عادل** ...

إلى كل من حافظ على معنى الصداقة ...كل باسمه.

أهدي هذا العمل المتواضع .

ظريفة

شكر وعرفان

بفضل الله و عونه تم انجاز هذا العمل الذي أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم . و يسعدني بعد حمد الله و شكره أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

" محمد الطاهر عديلة "

الذي قبل الإشراف على انجاز هذا العمل، و إلى كل طاقم أساتذة قسم العلوم لسياسية كل باسمه ، و إلى كل من علمني حرفا في مساري الدراسي و الجامعي.

خطـــــــــة البحـــــــث

مقدمـــــة

- **الفصـــــل الأول :** دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الأول :** نشأة المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الثاني :** المزايا التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول المنظمة إليها .

- **المبحث الثالث :** أسباب سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **الفصـــــل الثاني :** إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الأول :** الوضع الاقتصادي الجزائري " 1962 - 2014 " .

- **المبحث الثاني :** خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الثالث:** الإصلاحات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **الفصـــــل الثـالث :** أسباب فشل الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الأول :** شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الثاني :** الأسباب الاقتصادية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الثالث :** الأسباب السياسية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الرابع :** الأسباب الاجتماعية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **الفصـــــل الرابع :** انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين العواقب و المكاسب .

- **المبحث الأول :** الانعكاسات السلبية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الثاني :** الانعكاسات الإيجابية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **المبحث الثالث :** الإجراءات اللازم اتخاذها من أجل استفادة الجزائر من المنظمة بأقل التكاليف .

الخاتمة

المقدمـــــــة

لقد مثلت التجارة الدولية و منذ نشأة العلاقات الدولية المحور الرئيسي وراء تطور و انتعاش اقتصاديات الدول ، فقد ساهم الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بقسط كبير في نمو الاقتصاد العالمي .

و في هذا الإطار تعتبر المنظمة العالمية للتجارة صاحبة الاختصاص في تسيير العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل تنظيم المنافسة بينها ، وهو ما دفع الكثير من الدول إلى الانخراط في هذه المنظمة التي أصبحت تسيطر على التجارة الدولية .

و قد قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و هي تعي جيدا الآثار السلبية و الإيجابية جراء ذلك بوصف المنظمة أنها أحد أركان العولمة الاقتصادية ، و كدولة طاقوية بالدرجة الأولى تعرف جيدا أن منتجات الطاقة بأنواعها لا تزال خارج اختصاص المنظمة ما يدخل الدولة في منافسة خارجية غير متكافئة في ظل اعتمادها الصرف على المحروقات كمنتج وحيد في سوق الصادرات . و يعتبر ملف انضمام الجزائر إحدى الملفات الشائكة من حيث طول مدته التي تجاوزت 20 سنة منذ أول طلب أول طلب للانضمام .

المبحث الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة .

تعد اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة " GATT " الأساس القانوني للمنظمة العالمية للتجارة ، فليس بالإمكان فهم منظمة التجارة العالمية دون معرفة تفاصل " GATT"[1] و لقد شهدت التجارة الدولية في عشرينيات القرن العشرين ازدهاراً ملموسًا أدى إلى تنامي حجم وقيمة المبادلات التجارية الدولية ، غير أن الكساد الذي لحق بالعالم في ثلاثينيات القرن العشرين دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسة حمائية للاقتصاد المحلي والتي سرعان ما نتج عنها تراجعاً كبيرا في حجم التجارة الدولية وبات واضحاً أنَّه من خلال انتهاج هذه السياسة ستتعمق هذه الأزمة أكثر فأكثر، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت معظم الدول سواء المنتصرة منها أو المنهزمة في إقرار مبدأ " لا لحرب عالمية ثالثة " و لابد من العودة إلى المبدأ الاقتصادي لأكثر رواجا والذي يقر أنَّه على الاقتصاد أن يقود السياسة ومنه الاهتمام بتنمية النشاط الاقتصادي [2] و أصبح هناك اتجاه نظري قوي بقيادة اللبراليين الجدد يعتبر أن الإسراف في وضع القيود الجمركية يزيد من احتمال اشتعال نيران النزاعات المسلحة ، و بدأ التفكير بشكل جاد في إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام و تتبع أساسا إلى منظمة الأمم المتحدة وهكذا قام كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير، و فيما يخص الجانب التجاري اتجه التفكير نحو إنشاء منضمة عالمية للتجارة و التي طرحت فكرتها سنة 1946 بناء على المقترح الأمريكي من خلال إنشاء هيكل يسمح بالتفاوض من أجل التنازل التدريجي على الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية [3] فمن خلال مؤتمر "بروتن وودز" تقرر من خلاله على إنشاء صندوق النقد الدولي على المستوى النقدي و على المستوى التجاري اتفاقية " GATT " وعلى المستوى المالي البنك العالمي للإنشاء و التعمير[4]، وقد تم عد ميثاق هافانا سنة 1948 الذي عرف بميثاق التجارة الدولية الذي تضمن إنشاء منظمة التجارة الدولية تكون على مستوى المؤسستين سابقتي الذكر ، و رغم أنَّ مؤتمر هافانا انعقد في الأساس من خلال المبادة الأمريكية إلاَّ أنَّ الإدارة الأمريكية في هذا الوقت سحبت الموافقة المبدئية على الميثاق ،كما و قد رفض الكونجرس المصادقة عليه رسمياً سنة 1950 خشية الإنقاص من سيادتها على التجارة الخارجية بالإضافة إلى وجود خلافات حادة مع الجانب الأوربي في مجال تحرير التجارة [5] ؛ بالمقابل سعت الإدارة الأمريكية إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة السلعية

---

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، (د ط ؛ الأردن : دار الثقافة ، 2009) ، ص 12 .

[2] ـ ليندا هماز ، **الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ـ جامعة أم البواقي ، 2015/2014 - ص 8 .

[3] ـ وردة خزندرة ، **تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية** ، مذكرة ماجستار منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ـ جامعة قسنطينة ، 2012/2011 ـ ص ص 3،4 .

[4] ـ محمد حمشاوي ، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ضل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة دكتورا منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة الجزائر 2006 ـ ص 2

[5] ـ ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 9 ، 10 .

من القيود التعريفية و غير التعريفية من خلال مؤتمر جونيف سنة 1947 ؛ و قد شاركت فيه 23 دولة ختمت الجولة بعقد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة " GATT" : General Agreement on Tariffs and Trade.[1]

وقد تم إنشاء الاتفاقية من أجل أن تقود العالم إلى الإنعاش الاقتصادي حيث شهدت ثماني جولات من المفاوضات كان آخر جولاتها جولة الاورجواي سنة 1994 [2] ؛ و منذ هذا التاريخ ظهر شخص قانوني دولي جديد في المجتمع الدولي يتولى تحقيق الأهداف و المقاصد التي أنشأ من أجلها يتمثل في المنظمة العالمية للتجارة ، و الجدول الموالي يوضح و باختصار عدد الجولات التي تم عقدها منذ عقد اتفاقية " GATT " و سنوات انعقادها و عدد الدول التي شاركت فيها و كذلك النقاط التي تم الاتفاق على مناقشتها في كل جولة وصولا إلى الجولة التي انطلقت على إثرها المنظمة العالمية للتجارة :

السنـــــــة	اســـم الجـــــولة	عدد الدول المشاركة	موضــوع الجــولة
1947	جنيـــــــــف	23	التعريفات الجمركية .
1949	آنـــــــــسي	13	التعريفات الجمركية .
1951	توركـــــــــاي	38	التعريفات الجمركية .
1956	جنيـــــــــف	26	التعريفات الجمركية .
1960 - 1961	ديلـــــــــون	26	التعريفات الجمركية .
1964 - 1976	كينيـــــــــدي	62	التعريفات الجمركية ، مكافحة الإغراق .
1973 - 1979	طوكـــــــــيو	102	التعريفات الجمركية ، تاطير العلاقات التجارية .
1986 - 1993	أورجـــــــــواي	123	التعريفات الجمركية ، الخدمات ، الزراعية ، المنسوجات ، حقوق الملكية الفكرية ، تسوية النزاعات ، إنشاء منظمة التجارة العالمية .

المصدر : World Trade Organization(WTO) : trading into the future , 1996

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة النظام الوحيد متعدد الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و بالتالي فإنَّ الاتفاقية كانت و لا تزال تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات

[1] ـ وردة خزندرا ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 4 .
[2] ـ ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 7 .

حرية التجارة الدولية في إطار القواعد المنبثقة عن حرية التجارة الخارجية التي تعتبر محركا للنمو الاقتصادي ؛ و هي محاولة من أجل تنظيم التجارة الدولية إذ أنَّها تعمل على مراعاة عدد من القواعد و الضوابط بين الأطراف الدولية ، وقد اقتصرت في جدول أعمالها بصفة مبدئية على تجارة السلع الزراعية لتمتد لاحقا إلى الصناعات المتنوعة [1] .

وقد نصت الاتفاقية على جملة من المبادئ منها:[2]

1- مبدأ عدم التمييز و المقصود أن تتم معاملة كل دولة لسلع الدول الأخرى معاملة السلع الوطنية سواء فيما تعلق بالضرائب المحلية أو الأنظمة المعمول بها .

2- التعهد بتجنب سياسة الإغراق و المقصود أن تحاول الدول الأعضاء عدم دعم السلع الموجهة للتصدير دعما ماليا مباشرا أو غير مباشر عبر تخفيض نسب الضرائب على الشركات المحلية حيث أنَّ هدف الاتفاقية هو ترسيخ قيم التنافس الحر بين الشركات و المنشآت التجارية بدون التدخل الحكومي

3- تخفيض الرسوم الجمركية بصفة أساسية من خلال الدخول في مفاوضات للتخفيض المتبادل للتعريفة الجمركية و الالتزام بعدم رفعها إلاَّ من خلال إجراءات محددة وقد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفة [3] .

4- تبني مبدأ الشفافية المحلية خلال اتخاذ القرارات الحكومية فيما يخص الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف [4].

5- و الهدف الرئيسي للاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز الجمركية للتجارة التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر حدود الدول و فتح الأسواق و إتاحة المجالات التنافسية و يقوم هذا الهدف على أساس المبادئ اللبرالية الاقتصادية التي تذهب إلى أنَّ حرية التجارة و الحرية الاقتصادية عموما فيها نفع للدول ، و الكفاءة في تخصيص الموارد داخل كل قطر و تقسيم العمل فيما بين الدول تزيد من جودة الإنتاج و ترتفع من مستويات المعيشة في الدول جميعها [5].

و قد جاء ظهور المنظمة العالمية للتجارة بعد خمسين سنة من قرار إقامتها و ترجع الأسباب الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى عدة

---

[1] - **المرجع نفسه** ، ص 11 .

- عبد الناصر نزال العبادي ، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية** ،(ط1 ؛ لبنان : دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 1999)

[2] ص 15.

[3] - رفيقة بسكري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 19 .

[4] - ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13 .

[5] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .

أسباب نذكر منها :[1]

1- الاتفاقية لم تحظى بالثقة والتقدير الكافيين من طرف دول العالم خاصة من قبل الدول النامية لفقدانها الركيزة الشرفية.

2- عدم مسايرة نظام الاتفاقية للتطورات الاقتصادية الدولية آنذاك بسبب اتساع حجم السوق الدولية.

3- ازدياد حدَّة الصراع بين الدول الصناعية التي تبحث عن الأسواق الخارجية و التي تسعى من جهة أخرى إلى حماية أسواقها من المنافسة الخارجية إلى درجة التخوف من نشوب حروب تجارية بوسعها التحول إلى حروب عسكرية.

4- انهيار النظام الاشتراكي أدى إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي التي وضعت في ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي.

5- ارتفاع أسعار النفط أواخر السبعينات و هو ما يسمى بالصدمة النفطية التي كانت بين جولة طوكيو و جولة الاورجواي التي أدت إلى بداية التراجع الاقتصادي خصوصا للدول الصناعية.

و لقد كان الهدف من عقد جولة الاورجواي (1986 - 1993) هو تحقيق المزيد من تحرير السلع و توسيع نطاق التجارة الدولية و تقوية دور الاتفاقية مع دعم نظام التجارة متعدد الأطراف بالإضافة إلى وضع إطار جديد لقواعد التجارة في الخدمات مثل البنوك و شركات التأمين والمقاولات [2]؛ وقد أدى النجاح الذي حققته الجولة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تحولت " GATT " من مجرد اتفاقية متعددة الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية [3] .

- تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنَّها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول و يترتب على ذلك آثار اقتصادية و سياسية واجتماعية و ثقافية و بيئية ؛ يقع مقرها في مدينة جونيف بسويسرا مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و اليسر ،و هي المنظمة العالمية الوحيدة

[1] - إيمان بوهلال ، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي** ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير - جامعة الوادي ، 2015/2014 - ص 15 .

[2] - رفيقة بسكري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30 .

[3] - سارة أم الخير حاج يوسف ، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي** ، مذكرة ماسترتر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة بسكرة ، 2015/2014 - ص 12 .

المختصة بالقوانين و القواعد الدولية المعنية بالتجارة بين الدول [1]؛ و لقد كان الهدف من المنظمة أساسا تنظيم التجارة الدولية و تشجيع و تسهيل المبادلات التجارية بين الدول عن طريق تحسين إدارة الاتفاقيات التجارية الوطنية للدول المنظمة أو الراغبة في الانضمام و العمل على مساعدة الدول النامية في مجال السياسات و البرامج التجارية و دعمها تقنيا و تكوينيا [2]، من أجل تحقيق سلسة من الأهداف (تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء ، شرح السياسات التجارية للدول الأعضاء ما يضمن توافقها مع القواعد الواردة بنصوص الاتفاقيات متعددة الأطراف ، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بهدف تامين المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي) و يعكس الهيكل التنظيمي للمنظمة الأهداف و الوظائف التي أنشأت من أجلها [3] . و المخطط الموالي يوضح باختصار الأجهزة و اللجان المتواجدة داخل المنظمة و تسلسل أدوارها ؛ حيث يمثل الجهاز التنفيذي الجهاز الأعلى بالمنظمة إذ أنه يختص بالمهام الرئيسية و له سلطة اتخاذ القرار في جميع المسائل المطروحة (إقرار العضوية ، منح الإعفاءات الخاص بالدول النامية ، و القيام بالمسائل التنظيمية داخل المنظمة) ، أما المجلس العام فهو يمثل الجهاز التنفيذي للمنظمة إذ أنه يقوم بجميع الأنشطة اليومية للمنظمة (إبرام الاتفاقيات ، الإشراف على المسائل المالية وميزانية المنظمة ، يحل محل المجلس الوزاري و يمارس مهامه في فترات عدم انعقاده [4]) .إضافة إلى الهيئات الفرعية الأخرى و التي هي كالآتي موضحة في المخطط أسفله :

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 46 .
[2] ـ منشورات مجلس الأمة ، **مسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، ص 6 .
[3] ـ ليث محمد خطاطبة ، **قضايا منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على الأردن و الدول العربية** ، كلية اللغات ـ جامعة الأردن 2011 ـ ص 9 .
[4] ـ رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات** ،(ط1؛مصر :دار الفكر الجامعي ، 2008) ص ص ، 60 ،62 .

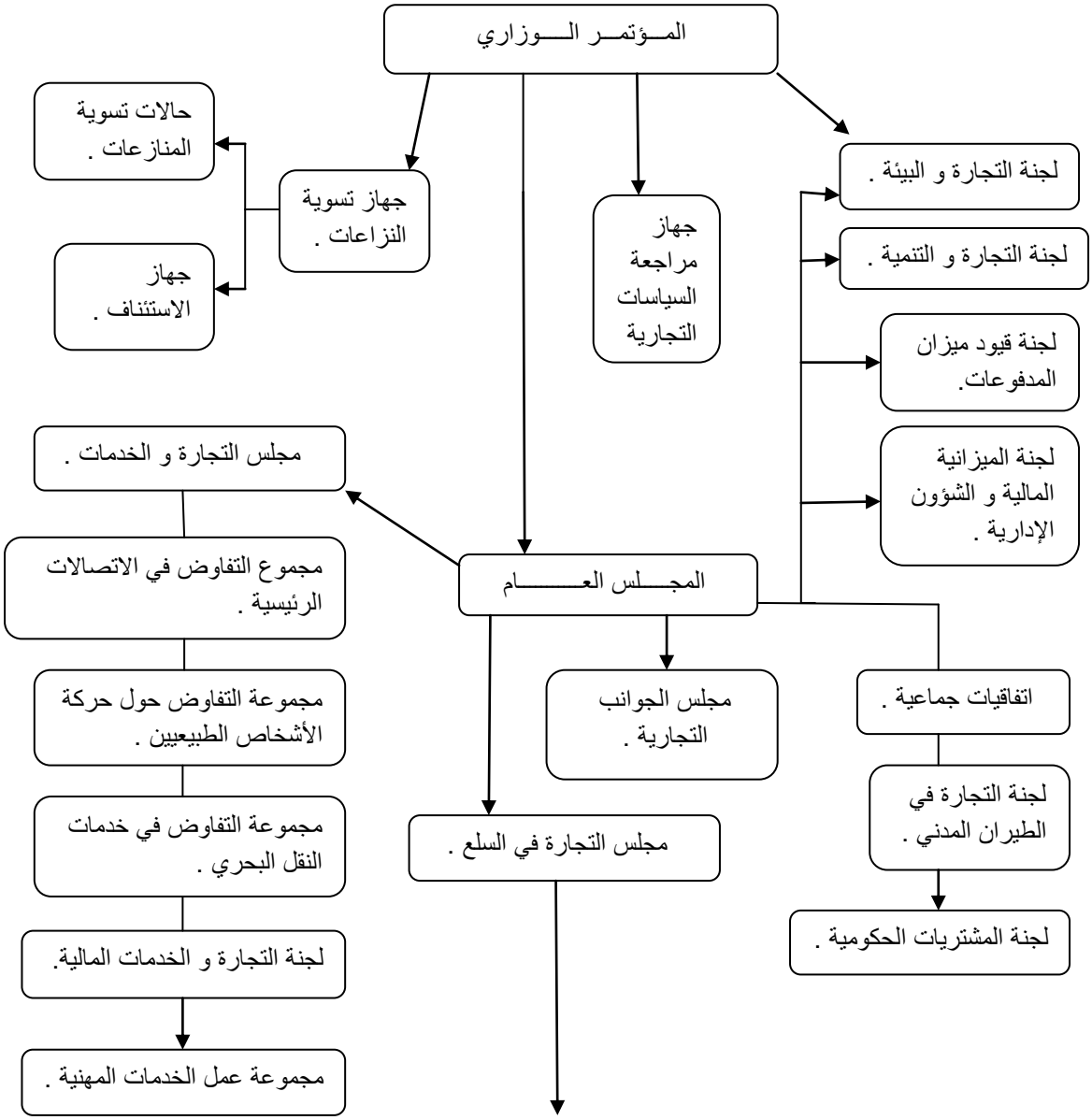

جهاز رصد المنسوجات	لجنة لإجراءات الوقائية.	لجنة تراخيص الاستيراد.	لجنة الإجراءات المضادة للإغراق .	لجنة العوائق الفنية أمام التجارة.	لجنة التقييم الجمركي.
لجنة الدعم و الإجراءات التعويضية.	لجنة قواعد المنشأ .	لجنة التجارة و الإجراءات الاستثنائية.	لجنة إجراءات الصحة و الصحة النباتية.	لجنة الزراعة.	لجنة النفاذ إلى الأسواق.

المصدر : رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 59 .

المبحث الثاني : المزايا التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول المنظمة لها .

قامت المنظمة العالمية للتجارة من أجل إجراء تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي ، و ترتكز على فلسفة مفادها أنَّ التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي و حرية تنقل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، و هي عملية متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي و هما متكاملان مع الجانب الاجتماعي و الثقافي [1]؛ حيث أنَّ التحرير العادل يسهل من الانسياب السلس للسلع حتى يصبح بوسع المنتج أن يصرف بضاعته بعد إزالة القيود الجمركية إلى السوق العالمية كما يستفيد المستهلك بدوره من وصول السلع و الخدمات إليه بسهولة و بأسعار تنافسية تتناسب و قدرته المالية ، ومنه فإنَّ الدول الأعضاء في المنظمة تستفيد في جميع النواحي إن لم نقل أغلبها من رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع مع توفير مناصب الشغل التي تزيد من الدخل الفردي و تزيد من الإنتاج و الإنتاجية و التجارة في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل للموارد مع مراعاة حماية البيئة ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ، و السبيل إلى عملية تحرير التجارة سلكت المنظمة سياستين أحدهما الحد من سياسة الدعم للمنتجات المحلية ، و الثانية هي الحد من سياسة الدعم الموجه للصادرات ما يعرف بالإغراق [2] .

كما وتعمل المنظمة على التقليل من الحواجز الجمركية ما بين الدول و التي تسعى من خلالها تسهيل عملية تنقل السلع و مساعدة المنتجين المصدرين منهم و المستوردين على إدارة أعمالهم بنجاح ، وهو أمر تلتزم به الدول الموقعة على اتفاقية الانضمام كما تلتزم بالامتناع عن سياسة الدعم للمنتجات التي تصدر للخارج لأنّ مثل هذا الدعم يؤثر على مصالح المؤسسات التجارية و الصناعية التي لا تتلقى الدعم من دولها ، إذ أنَّه من المؤكد أنَّ السلع المدعومة تباع بأسعار ارخص من السع التي لا تتلقى الدعم [3] ؛ و يتم التحقق من حماية المنتجين من سياسة الدعم التي تقف حاجزا أمام نجاحها في السوق العامية وفق مبدأ الشفافية حيث تقدم الدول تعهدات من خلال التفاوض لتعديل أنظمتها المحلية حتى تكون متوافقة مع مبادئ المنظمة [4] ، كما و تسعى الجزائر إلى أن تستفيد من الامتيازات التي تقدمها المنظمة كغيرها من الدول النامية التي تتم معاملتها بشكل استثنائي من قبل المنظمة التي تمنحها فرصة التحرير الجزئي للتجارة مع التخفيض الجزئي للتعريفة الجمركية باعتبار أنَّ هذه الدول تعتمد بشكل كبير في اقتصادياتها على العائدات الجمركية [5] ؛ و مع منح المنظمة من خلال اتفاقية " GATT " سابقا الدول النامية الراغبة في الانضمام مجموعة من الإعفاءات و

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 145 ، 147 .
[2] ـ عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 78 .
[3] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 150 ، 152 .
[4] ـ عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 .
[5] ـ سهيل ، حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 154 .

الامتيازات ، اندفعت أغلب الدول النامية نحو توسيع انضمامها فهي بمثابة الحوافز المقدمة لها [1] .

كما تستفيد الدول المنظمة من تدفق المبادلات التجارية و تنظيمها على أساس قواعد اتفاقية الاورجواي ليتماشى مع احتياجات تنميتها الاقتصادية و إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من الإمكانيات المادية و البشرية و الطبيعية لديها ، كما تسعى المنظمة إلى تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية [2] ، و تسعى إلى خلق بيئة آمنة و أجواء مستقرة للتجارة الدولية [3] .

كما قد نص الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات على مجالات كثيرة مثل تعميم التعليم و القطاع المصرفي و التأمينات و المعلومات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و وسائل الترفيه، و حددت المنظمة ما يزيد على 150 قطاعا فرعيا للخدمات و قد نصت على قاعدة التغطية الشاملة بخصوص الخدمات ، و المقصود شمول جميع خدماتها المتاجر بها كما في الاتفاق بغض النضر عن طريقة التوصيل فقد عرفت الاتفاقية أربع طرق التوصيل :[4]

ـ الخدمات المعروضة من أراضي عضو من أعضاء للمستهلكين كفتح المجال أمام قطاع السياحة .

ـ الخدمات المعروضة من دولة عضو إلى أخرى مثل مكالمات الهاتف .

ـ الخدمات المقدمة عبر الوحدات التجارية كالبنوك .

ـ الخدمات المقدمة من الأشخاص مثل الاستثمارات .

---

[1] ـ النظام القانوني مذكرة ص 18 .

ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ، النتائج المرتقبة و معالجتها** ، (د ط ؛ الجزائر : دار المحمدية العامة ، 2003) ص 23 .

[2] ـ سليمان التركي ، **منظمة التجارة العالمية ، التجارة و المستقبل** ، (دط ؛ د ب ن : مجلس الأعمال الأمريكي السعودي ، د س ن) ص 23 .

[3] ـ **المرجع نفسه** ، ص . ص 26 ، 27 .

المبحث الثالث : أسباب سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

إن سعى الدول الحثيث في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة جعلها تفكر في إقامة تكتلات اقتصادية تمكنها من مشاركة قدراتها مع الدول الأخرى حتى تتمكن من مضاعفتها و تطويرها بشكل أكبر ، و الجزائر تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحقيق عدة امتيازات هي :

أولا : البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة .

مع انضمام غالبية دول العالم إلى المنظمة العالمية للتجارة فأنَّ العديد من الأحكام التي وردت في اتفاقية المنظمة التي قد تسري على الدول غير المنضمة باعتبار أنَّ هذه المنظمة تحمل صفة العالمية ، ومن ذلك فإنَّ الدول الأعضاء لا تستطيع أن تعقد معاهدات دولية مع دولة ليست عضوا في المنظمة لأنَّها بذلك تخالف القواعد الواردة في الاتفاقية و هذا يعني سريان بعض القواعد التي وضعتها على الدول غير الأعضاء [1] ، إذ لا تقتصر آثار الانضمام إلى المنظمة على أعضائها الرسميين بل تشمل جميع دول العالم ، و للاستفادة من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء فإنَّ العديد من دول العالم على غرار الجزائر انطلقت في تحضير نفسها إلى الانضمام للمنظمة بصفتها عضوا مراقبا فقط [2] .

فمنظمة التجارة العالمية تظم غالبية دول العالم ، و عدم انضمام دولة ما إليها يعني أنَّها ستحاصر تجاريا و تصبح غير قادرة على ممارسة التجارة الدولية ، فإنَّ انضمام الدولة إلى المنظمة يعني أنَّها ستحصل على فوائد و تتحمل مجموعة من الأضرار المترتبة عن ذاك ، و في حال عدولها عن الانضمام ستتأثر بالأضرار التي تتأثر بها الدول المنظمة للمنظمة و لكنَّها لا تستفيد من الفوائد التي تحصل عليها الدول المنظمة و هذا يعني أنَّ الدول ملزمة بالانضمام من الناحية العملية [3] .

من خلال هذا الطرح تجد الجزائر نفسها أمام خيار أكثر عقلانية يتمثل في ضرورة انضمامها إلى المنظمة التجارة العالمية في أقرب الآجال المحتملة حتى تستفيد من الامتيازات التي تقدمها المنظمة ، فالآثار و العواقب السلبية ستطال اقتصادها في كلتا الحالتين .

ثانيا : الاستفادة من المزايا المقدمة لدول العالم الثالث الأعضاء في المنظمة .

أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها الالتزام بمعالجة المشاكل الناجمة عن تهميش الدول النامية و العمل على رفع مستوى المعيشة و الدفع بعجلة الاقتصاد في تلك

---

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 55 .

[2] ـ اسمهان صبرة علوش و ليلى يحي ، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماستار منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ـ جامعة بجاية ، 2014/2013 ـ ص 18 .

[3] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 86 ،87 .

الدول ، حيث قررت دول المجموعة الأوربية إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل ، فقد نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة إعطاء امتيازات للأعضاء من الدول النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي تتفاوض عليها مختلف الدول الأعضاء و التي تتعلق بتعزيز و تقوية القدرات و توفير الخدمات المحلية و زيادة كفاءتها و قدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية الحصول على التكنولوجيا[1] .

ثالثا : إنعاش الاقتصاد الوطني .

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من المحتمل أن يرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة مع خفض التعريفة الجمركية ؛ ما يسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية و الاستفادة من التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج [2] ، بالتالي الاستفادة من التكنولوجيات العالمية الحديثة التي تمتلكها الدول الصناعية من خلال تواجدها في السوق المحلية مما يكسب المنتج المحلي الخبرة اللازمة التي تمكنه بالدفع بعجلة الاقتصاد نحو الأفضل [3] ؛ إضافة إلى رفع مستوى المنافسة للقاع الصناعي و التي هي بمثابة أداة ضغط تجبر المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من أجل البقاء في السوق ، وقد مهدت برامج التعديل الاقتصادي التي أجريت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بشكل كبير للسير هذا الاتجاه [4] .

رابعا : تنويع التجارة الخارجية .

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج نضرا للاعتماد على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية و من جهته يتميز الجهاز الصناعي الجزائري بالضعف و عدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع و المعدات الإنتاجية التي يستورد أغلبها و عدم مسايرته للتطورات الحديثة مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج يجعلها طرفا غير مستفيد خاصة و أنَّها تعاني من عجزه في تحقيق اكتفائها الذاتي [5] .

من هذه النقطة و على إثر التقلبات غير المتوقعة التي شهدها سوق النفط و التي تصنف أساسا من الموارد السائرة في طريق النفاذ سعت الجزائر إلى الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة في خصوص تنويع التجارة الخارجية ومضاعفة جسور المبادلات بدلا من التقوقع

---

[1] ـ ليث محمود حسن خطاطبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 16 ، 17 .
[2] ـ ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 49 .
ـ آيات الله مولحسان ، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر** ، مذكرة ماجستار منشورة ، كلية الحقوق و العلوم
[3] الاقتصادية ـ جامعة بسكرة 2004/2003 ـ ص 125 .
[4] ـ وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 31 .
[5] ـ اسمهان صبرة علوش و ليلى يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .

في تخصص دولي ضيق ، فمن خلال وجهة النظر هته يتضح أنَّ القناعة بضرورة تحرير التجارة الدولية تنبع من البحث عن ضرورة تنويع الصادرات على المدى الطويل و المتوسط و بالتالي تنويع الإنتاج [1] .

خامسا : تحفيز الاستثمار الأجنبي .

إنَّ الاستثمارات الأجنبية تتزايد في الوقت الذي تكون فيه الدولة مناخا مشجعا و مثمرا لهذه المشاريع الاستثمارية ، و في مثل هذا المجال قامت الجزائر بإصلاح المنظومة الاقتصادية من خلال قانون النقد و القرض 10/90 الصادر سنة 1990 بتقديم عدَّة مزايا للمستثمرين الأجانب و تسويته مع المستثمرين المحليين في جميع المجالات [2] ، و يرتبط تشجيع الاستثمارات و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية أواخر الثمانينات ، و في هذا الصدد قدمت الجزائر عدَّة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ، فانضمام إلى هذه المنظمة قد يفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة [3] .

سادسا : التخفيف من أخطار النزاعات التجارية .

إنَّ الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة و العمل بقوانينها و بنودها يخفف من أخطار النزاعات التجارية التي تقوم بين الدول الأعضاء، و السماح للبلد العضو في المنظمة المشاركة في وضع القواعد الحاكمة للتجارة الدولية ، و الاستفادة من المزايا المطروحة دون قيد أو تعسف من بعض الدول يمكن للدولة العضو التي تم التعسف في حقها اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات الموجود على مستوى المنظمة [4] ؛ و هو جهاز يضم ممثلي الدول الأعضاء جميعهم و يغلب عليه الطابع الاقتصادي و السياسي يطلق عليهم تسمية الموظفين الدوليين و رغم أنَّه من المفروض أن يكون جهازا قانونيا يعمل على الدفاع عن الدول الأعضاء من تصرفات شركائها من الدول الأعضاء في المنظمة [5] .

[1] ـ وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30 ، 31 .
[2] ـ ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 50 .
[3] ـ ليث محمود حسن خطاطبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 16 ، 17.
[4] ـ وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13 .
[5] ـ رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 61 .

خلاصـــــــة الفصـــل :

تشكل المنظمة العالمية للتجارة أحد ركائز النظام الدولي الجديد و التي تسعى إلى وضع أطر من أجل تنظيم العلاقات التجارية الدولية . و هي امتداد و تطور للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و التي كانت تعنى بالجانب السلعي فقط ، و بعد عدة جولات و كنتيجة لجولة الأورجواي سنة 1994 انبثقت المنظمة العالمية للتجارة التي تضمنت نفس المبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات سابقا تقريبا ، و من خلالها تم الاهتمام بتجارة الخدمات بشكل أكبر ضرا للأهمية البالغة لها ، و أعطت امتيازات عديدة للدول النامية و الدول الأقل نموا حتى تتمكن من الالتحاق بالمنظمة و الاستفادة قدر الإمكان من السياسة الاقتصادية التي تضعا المنظمة و الاستفادة من الانفتاح التجاري الذي تصاحبه عدة مزايا من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي في تلك الدول .

و الجزائر واحدة من بين الدول التي تسعى لأن تستفيد من المنظمة كغيرها من الدول التي تحمل نفس خصائصها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التي تمكنت من الانضمام إليها حيث أقرت المنظمة من خلال جدول أعمالها أن تلتزم بمناقشة المشاكل الناجمة عن تهميش الدول النامية و العمل على رفع مستوى المعيشة و الدفع بعجلة الاقتصاد في تلك الدول ، و نضرا لصفة العالمية التي تحملها المنظمة فإن قواعدها و قوانينها التي وردت في الاتفاقية قد تسري حتى على الدول غير المنظمة و هذا يعني سريان بعض القواعد التي المنظمة على الدول غير الأعضاء سعت الجزائر لان تنضم إلى إليها .

و يعتبر مسار الجزائر في سعيها للانضمام إلى المنظمة و الذي لم يتحقق رغم الجولات التفاوضية العديدة التي عقدتها ، و هذا يرجع من جهة إلى سعي هذه المنظمة لاستعمالها كمشروع و محفز و مرشد للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم الحكومات المتعاقبة بتطبيقها و تحقيق سياسة اقتصاد السوق الذي يتضمن تحرير التجارة الخارجية و تبني نضام الخوصصة و التقليل من الحواجز الخارجية و الأهم عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و من جهة أخرى فهي تخشي الانضمام نضرا للآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الجزائري .

مع تزايد ضرورة إحداث تنمية شاملة للبنى التحتية نظرا للتدهور الشديد الذي مس جميع القطاعات الحساسة في للدولة ، اتجهت الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كضرورة حتمية لا مفر منها ، فبدأت في إجراءات الانضمام من أجل تفادي بعض العقبات و النهوض نوعا ما لاقتصاد الوطني و التفتح على اقتصاديات الدول الأعضاء و التعامل معها و تبادل الخبرات منها . و قد مرت العملية بمحطات عديدة من المفاوضات ثنائية و متعددة الأطراف مع ممثلي الدول الأعضاء داخل المنظمة .

المبحث الأول : الوضع الاقتصادي الجزائري (1962 - 2014) .

مرَّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمراحل عديدة ، و لقد اتبعت الدولة الجزائرية الحديثة منذ تاريخ استقلالها 1962 سياسة اشتراكية سيطرت فيها الدولة على المجالات الاقتصادية [1] ، و اعتمدت على الملكية العامة لوسائل الإنتاج فقد اعتمد الرئيس الجزائري وقتها على مبدأ تخل الدولة في عملية البناء الاقتصادي و الهيمنة على جميع القطاعات في الدولة [2] ، و قد تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية المحلية ، فما كان على الدولة وقتها سوى أن تسارع في الحفاظ على ما هو موجود من خلال الدعوة إلى الاستثمار داخل الجزائر فأصدرت بذلك قانون 1963 لتشجيع الاستثمار حيث كان هدف هذا الأخير هو إنعاش الحياة الاقتصادية للدولة [3] فقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية ضعيفة و خاضعة للحاجات الاقتصادية الفرنسية و وضعا اقتصاديا مترديا بعد رحيل الإطارات الفرنسية و خزينة مالية خاوية فضلا عن معضلة التخصص الاقتصادي حيث طغى إنتاج البترول و الخمور على باقي المنتجات إذ شكلا معا نسبة 80 بالمائة من قيمة الصادرات ، كما و قد استمرت الحكومة الفرنسية في عملية النهب عبر سيطرتها على قطاع الطاقة من خلال عملية التنقيب على النفط و تسويقه [4] ، و من اجل فهم و تحليل الوضع الاقتصادي الذي مرَّت به الجزائر منذ نيلها الاستقلال السياسي نقف عند المراحل التالية :

أولا : مرحلة البحث عن الذات (1962 - 1965)

لقد تميزت هذه الفترة بفراغ النظرية الاقتصادية و غياب النموذج المراد إتباعه و على الرغم من قصر هذه المرحلة إلاَّ أنَّه من إيجابياتها أنَّها كانت الممهد لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع للدولة رغم ما يميزها من ضعف في المقومات المالية و البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المدمرة [5] ، الأمر الذي دفع متخذ القرار إلى الاعتماد على جملة من القوانين و المراسيم التي تتمكن من خلالها الدولة تنظيم التجارة الخارجية معتمدا على مبدأ الرقابة و التي اعتمدت على جملة من إجراءات منها :[6]

- الرقابة على الصرف و التي من نتائجها استقرار سعر الصرف .

---

[1] - كربالي بغداد ، **(نضرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية)** ع 8 ، جانفي 2005 ، الجزائر ، ص 2 .

[2] - منهل سعدي ، **الأوضاع السياسية و الاقتصادية للجزائر في عهد هواري بومدين (1965 - 1978)** ، مذكرة ماستار منشورة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية - جامعة بسكرة 2014/2013 - ص 71 .

[3] - دلال طريشين ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة ماستار منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير - جامعة أم البواقي 2013/2012 - ص 32 .

[4] - ساعد محمد ، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري** - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2017 / 2018 - ص ص 15 ، 16 .

[5] - حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال ، أثر الإصلاحات الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر ، ص 1

[6] - مسعودة مزروع ، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماستار منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة بسكرة 2016/2015 - ص ص 32 ، 33 .

ـ الرسوم الجمركية و التي تهدف إلى حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية الشرسة و تشجيع الصناعة التحويلية .

كما و قد عملت الحكومة الجزائرية على فرض نضام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء بالاستناد على مجموعة من الرسوم التنفيذية التي قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء (إعادة توجيه الواردات ، كبح الواردات الكمالية ، حماية المنتج المحلي ، تحسين الميزان التجاري). و قد تمَّ إصدار قانون 15 - 07 - 1966 المتضمن لقانون الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب ، و قد أعطى أولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا الحديثة ، و توفير مناصب شغل . و فيما يخص السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب عرفت منعرجا جديدا بحيث تم السماح بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الأجنبية [1] .

ثانيا :مرحلة الاقتصاد المخطط (1967 - 1989) .

ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط ولتوجيه الأعمال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تقرير استخدام مجموعة من الوسائل التي تمتلكها الأمَّة في الاتجاه الذي يتطلبه إنجاز المشروع الاشتراكي [2] ، و كغيرها من الدول التي تتبنى النهج الاشتراكي و التي تعنى بالسعي وراء إشباع حاجات الناس و توفير متطلباتهم حيث تصبح مهمة الدولة اقتصادية و صناعية و تجارية و خدمية تطلب تنفيذها السيطرة على الثروة الأساسية و استغلالها في تقديم الدعم المباشر عبر الدعم المادي أو غير المباشر عبر رفع الضرائب عن الشركات الوطنية التي أنشأتها [3] ، و هو الأمر الذي يتعارض مع أهم شرط من شروط اتفاقية "الغات" في تلك الفترة المتمثل في رفع الدعم عن الشركات الوطنية .

و قد استندت الجزائر على مخططات اقتصادية ثلاث و هي (المخطط الثلاثي 1967 - 1969 ، المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 ، المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977) و هي مفصلة كالتالي :

1 - المخطط الثلاثي (1967 - 1969) :

يوصف المخطط بأنَّه مخطط أولي أو شبه مخطط لأنَّه يقوم بتهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي و قد بلغ حجم الاستثمار المستهدف تحقيقه 9،08 مليار دينار جزائري ، أمَّا تكاليف إنجازه فقد بلغ تقديرها 19،58 مليار دينار [4] ، تم فيه إعطاء القصوى

[1] ـ دلال طريشين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 38 ، 39 .
[2] ـ منهل سعدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 74 .
[3] ـ حسين الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15 .
[4] ـ منهل السعدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 74 .

القصوى في توزيع الاستثمارات إلى قطاع الصناعة بنسبة 49 بالمائة ، في حين تم تخصيص مبالغ هزيلة لقطاعات لا تقل أهمية عن قطاع الصناعة (التربية ، السكن ، القطاع الاجتماعي) بنسب متفاوتة قدرت بـ (8،2 - 4،9 - 2،6 بالمائة) على التوالي [1] ، أمَّا في ما يخص الاستثمار الأجنبي فقد صدر خلال هته الفترة قانون خاص يسمح بحركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شراكات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الأجنبية [2] .

أمَّا بالنسبة للتأميمات فقد تمَّ تأميم 27 مؤسسة بتاريخ 21 ماي 1968 متخصصة في البناءات الميكانيكية و الأسمدة و معدات البناء ، و في شهر جويلية من نفس السنة تمَّ تأميم 12 شركة صناعية للبناءات المعدنية و القرميد [3] ، لم يرقى المخطط إلى المستوى المطلوب إذ لم تكن المبالغ المرصودة له كافية بالمقارنة مع الدول التي اتخذت النهج الاشتراكي و افتقاره إلى معالم الخطة الاقتصادية المتكاملة ما انعكس سلبا على تنمية البنى القاعدية للدولة الحديثة ، و مع هذا إلاَّ أنَّه من خلال هذا المخطط تم إدراج المشاريع الصناعية كركيزة ناجحة للانطلاق في المرحلة الثانية من التنمية الصناعية ضمن الخطة الرباعية [4] .

2 / المخطط الرباعي الأول (1970 - 1974) :

سجل هذا المخطط أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي [5] الذي ركز على هدفين أساسيين هما :

ـ تقوية و دعم بناء الاقتصاد الاشتراكي و تعزيز الاستغلال الاقتصادي الأمثل .

ـ جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية أمَّا الأهداف الثانوية و إن كانت هي الأخرى على درجة من الأهمية فكانت كالتالي :[6]

ـ استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق .

ـ فك أزمة الشغل و توفير اليد العاملة إلى غاية 1980 .

ـ تحقيق مشاريع جديدة .

وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف تم العمل على إنشاء المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية و الوزارات المعنية بتطوير المشاريع الاستثمارية و اختيارها على أساس

[1] ـ محمد ساعد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21 .
[2] ـ دلال طريشين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39 .
[3] ـ منهل السعدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 75 .
[4] ـ محمد ساعد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 22 ، 23 .
[5] ـ منهل السعدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 76 .
[6] ـ محمد ساعد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 23 .

عدَّة معايير محددة من قبل الدولة للتخطيط [1] ، و بخصوص التجارة الخارجية تمَّ إصدار مجموعة من القرارات مطلع سنة 1971 نصت على احتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية كل منها حسب المنتج المتخصص فيه بهدف التحكم في تدفقات التجارة الخارجية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 بالمائة من الواردات تحت رقابة الدولة [2] .و يوصف المخطط على أنَّه أعلى من سابقه من حجم الاستثمارات فقد قررت الدولة وقتها إنشاء عدد هام من الصناعات الأساسية رغبة منها في إرساء قواعد الصناعات الثقيلة التي تساعد المجتمع على توفير التكامل الاقتصادي .

بالنسبة للتأميمات فقد تمَّ تأميم 51 بالمائة من أسهم الشركات البترولية بتاريخ 2 من فيفري 1971 ، و تم كذلك تأميم الغاز الطبيعي بنسبة 100 بالمائة ما سمح في الرفع من إنتاج البترول من 23 مليون طن سنة 1965 إلى 15 مليار متر مكعب سنة 1975 [3].

3 / المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) :

واصلت الحكومة الجزائرية في خيار الاستراتيجية الصناعية خصوصا في ظل تدفق العائدات النفطية التي شهدت تحسنا و ارتفاعا في السوق الدولية ، فقد واصلت دعم سياسة الاستثمار التي خصص لها غلافا ماليا قدر بـ 110،22 مليار دينار جزائري أي أربعة أضعاف ما خصص للمخطط الرباعي الأول [4] ، فإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة يهدف إلى إنتاج معدات للإنتاج في مجالات أخرى بغية تحقيق التنمية في كافة ربوع الوطن و تطوير البنى التحتية عبر تطوير الإنتاجية في المجتمع، كما و قد جاء المخطط لاستكمال المشاريع و المخططات السابقة ، و يهدف أساسا إلى خلق فرص للتعاون الاقتصادي مع محيطها الخارجي خاصة مع دول العالم الثالث ، تحقق من خلاله إنشاء ما يلي :

شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية (سناطراك ، الشركة الوطنية للحديد و الصلب ، السوناكوم ، شركة الصناعة الميكانيكية ، السونيلاك للأجهزة الكهربائية والالكترونية ، السوناريم ،شركة البحث عن المناجم).

- مركب الحديد و الصلب بالحجار في عنابة لمعالجة معدن الحديد الآتي من الونزة .

- مصنع تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة [5].

---

[1] - كربالي بغداد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 4 .
[2] - مزروع مسعودة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 33 .
[3] - منهل سعدي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 78 .
[4] - محمد بالقاسم بهلول حسن ، **سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، (دط ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ج1، 1991) ، ص 265 .
[5] - محمد ساعد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27 .

ثالثا : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى (1980 - 1984 / 1985 - 1989) .

1/ المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) :

أدى التركيز على النشاط الصناعي و المحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول و الثاني إلى حدوث خلل في توازن الاستثمارات الوطنية ، و قد جاء المخطط الخماسي الأول من اجل إعادة التوازن الاقتصادي المحلي و الاقتصاد العالمي و تم إعادة النظر في توزيع الاستثمارات ، و كان المخطط يهدف إلى تخفيف الديون الخارجية و إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و تحسين المؤهلات الاقتصادية من اجل استغلال الموارد البشرية و المادية المتاحة إلاَّ أنَّه صدم بحقيقتين هما :

- العجز المالي و عدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية .

- انخفاض أسعار البترول سنة 1981 .

و قد وضعت السلطات الجزائرية جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي حتى تخرج من هذه الأزمة [1]، حيث تم إقرار مبدأ الخصوصية بداية سنة 1989 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية إلى قرابة 300 مؤسسة جديدة [2] ؛ و نظرا للحصيلة الهزيلة قررت الحكومة أن توقف عملية توسيع التسيير الاشتراكي للمؤسسات بعدما لوحظ عليها الضعف في الإنتاج لكون عناصر تسييرها الأساسية أعدت خارج مؤسسة الرئاسة ما أدى إلى تمييع السلطة الرئاسية و سلطة التخطيط و البرمجة و التوجيه و القرار داخل المؤسسة [3] .

2 / المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) :

و بانخفاض أسعار البترول تراجعت الإيرادات التي تمول الميزانية و تفاقم الوضع مع مطلع سنة 1986 إذ بلغ سعر البرميل الواحد منه 10 دولار أمريكي (انخفض بنسبة 50 بالمائة سنة 1980) إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 40 بالمائة و هي القطرة التي أفاضت الكأس[4]. الأمر الذي قاد الجزائر إلى منعرج اقتصادي خطير على إثر تضخم الديون الخارجية للدولة ، إذ يعتمد المصدر الجزائري على وحدة الدولار الأمريكي

---

[1] - محمد ساعد، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 32 ، 33 .

[2] - كربالي بغداد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 5 .

[3] - سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 - السلطة التنفيذية -** (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ج 3 ، 2013) ، ص 27 .

[4] - وليد بعداش ، **صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر - مصر** ، مذكرة ماستار منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة بسكرة 2015/2014 - ص 62 .

كمرجعية أساسية في عملية تصدير المحروقات [1] ،فقد أظهرت هذه الأزمة النفطية عيوب الأسلوب التنموي المتبع فبحلول سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية مست كافة الميادين الحساسة في الدولة نتيجة انهار أسعار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد الجزائري [2] و قد جاءت سنة 1986 بجملة من القوانين و التشريعات الإصلاحية كرد مباشر على الأزمة المالية التي حلت بالبلاد و التي أدت إلى عجز في ميزانية الدولة بـ 13،7 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ضعف في مراحل التمويل ، كما أجبرت المؤسسات على المساهمة بنسب معينة في ميزانية الدولة [3] ، من بين تلك القوانين قانون القرض و البنك الذي أحدث تغيرات عميقة على النظام المصرفي ، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية اتجهت السلطات الجزائرية نحو تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية ، إذ تم إصدار سلسلة من القوانين منها التي مست المؤسسات بالدرجة الأولى من خلال قانون 01-88 الصادر في 12 جانفي من سنة 1988 و الذي جاء كمحاولة للحد من هيمنة الأولية على النشاط الاقتصادي (...) و الذي كان يتضمن إعطاء الاستقلالية للبنوك كما نضم علاقات بين البنك المركزي و البنوك الأولية ، و بينه بين الخزينة العمومية و بين البنوك الأولية و المؤسسات العمومية [4] ، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية (...) رغم الإصلاحات المشار إليها إلاَّ أنَّه يمكن القول أنَّ البنوك العمومية لم ترقى إلى الأدوار المرجوة منها بسبب القوانين المقيدة لأنشطتها ما دفع بالسلطات المعنية بالتدخل لإصلاح النظام المصرفي [5]، فضلا عن إصلاح قطاع التجارة الخارجية من خلال تعديل المنظومة القانونية . والتي تمَّ فيها (تخفيض في قيمة العملة الوطنية ، رفع الدعم على أسعار السلع ، تغيير السياسة الجمركية بما يتلاءم و سياسة التحرير ، رفع القيود الكمية و الإدارية عن الواردات ، محاربة التضخم) .

أمَّا على مستوى النشاط الفلاحي فقد لجأت السلطات بعد المخطط الوطني الخماسي الأول إلى إعادة النظر بعمق في الثورة الزراعية و الدفع بالقطاع الخاص إلى الظهور بسبب التراجع الكبير في الإنتاج المحلي الفلاحي حيث انخفض إنتاج الحبوب في بعض المواسم بشكل كبير و نفس الوضع ينطبق على باقي المنتجات الفلاحية ما تنج من خلاله تبعية غذائية من خلال تنامي الفرق بين الإنتاج و الاستهلاك [6] .

---

[1] ـ داودي الشيخ ،(**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية)** ع 2 / 2009 الجزائر ، ص 259 .

[2] ـ فيصل بهلولي ،**(التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث)** ع 11 / 2012 ص 11 .

[3] ـ إيمان بوهلال ، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماستار منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ـ جامعة الوادي 2015/2014 ص ص 44 ، 45 .

[4] ـ **المرجع نفسه** ، ص 46 .

[5] ـ سارة أم الخير حاج يوسف ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 77 .

[6] ـ سعيد بوشعير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 29 ، 30 .

أدت الأزمة النفطية إلى تدهور في الميزان التجاري بسبب ارتفاع نسب الواردات مقابل الصادرات كما أن الهيكل غير الملائم للديون الخارجية تعثرت الجزائر في سداد ديونها الخارجية واتجهت إثرها نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت الهيكلي الاقتصادي الأول (31 - 5 - 1989) إلى (30 - 5 - 1990) [1]، و قد بلغت الديون الخارجية سنة 1970 مليار دولار أمريكي و أصبحت في سنة 1988 ما يفوق 19 مليار دولار لتصل إلى 22،8 مليار دولار في ديسمبر 1989 [2].

و لابد من معرفة أن الجزائر قد انضمت إلى صندوق النقد الدولي بشكل رسمي في 26 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 63 - 384 الذي تحدد من خلاله كيفية تسديد حصة الجزائر ضمن المؤسسات المالية الدولية [3].

و قد تعهدت الحكومة الجزائرية بالالتزام و الدخول في اقتصاد السوق و إصلاح المنظومة المصرفية و توسيع القطاع الخاص (...) و مع منتصف سنة 1991 ظهرت أمام الحكومة الجزائرية بوادر جديدة تمثلت في إمكانية مواصلة الإصلاحية جون حاجة إلى مرَّة أخرى إلى صندوق النقد الدولي في ظل الارتفاع الملموس لأسعار النفط ؛ غير أنَّ النتائج كانت مخيبة [4] فالمدة التي كانت مقررة بسنة واحدة لم تكن كافية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي [5] كما سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية ونقصا في الطلب و تراجعا في حجم الاستثمارات العمومية نتيجة رفع الدعم المالي عنها كما زادت نسبة المديونية و انتقلت من 26،859 مليار دولار أمريكي سنة 1989 إلى 28،375 مليار دولار سنة 1990 ، كما انتقل معدل السيولة المالية من 83،68 إلى 52 بالمائة خلال نفس المدَّة [6] ، وكنتيجة لتلك العوامل تم التعاقد مجددا مع صندوق النقد الدولي للمرة الثانية في 3 جوان من سنة 1991 [7] [7] من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني و الذي يمتد حتى 30 من شهر مارس 1992 وتم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات (إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي تخفيض قيمة سعر الصرف ، تحرير التجارة الخارجية و الداخلية و رفع صادرات النفط ، الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) [8] ، و قد شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل المؤسستين الدوليتين (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير) لمدة سنة

---

[1] ـ بعداش وليد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 65 ، 67 .
[2] ـ سعيد بوشعير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 31 .
ـ فريد بن عبيد ، **مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة " الجزائر ، الأردن ، مصر "** ، (ط1 ؛ مصر : [3]مكتبة الوفاء القانونية ، 2006) ، ص 122 .
[4] ـ محمد ساعد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 42 .
[5] ـ تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر ص 7
[6] ـ موسى بوخاري لحلو ، **سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية** ، (ط1 ؛ لبنان : مكتبة حسين العصرية ، 2010) ، ص 224 .
[7] ـ فريد بن عبيد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 123 .
[8] ـ وليد بعداش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 67 .

و قد اتخذت عدة إجراءات ذات الطابع الكلي لتصحيح الختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات (تحرير الأسعار ، تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 50 بالمائة ، الانتقال نحو اقتصاد السوق ، وضع قانون الاستثمار سنة 1993) [1].

رغم الخطوات المهمة التي خطتها الحكومة الجزائرية في العملية الإصلاحية للمنظومة الاقتصادية ، إلا أنها و نتيجة عدة عوامل (العجز في ميزان المدفوعات ، امتناع بعض الدول عن منح قروض مالية للجزائر) [2] أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الداخلية و و الخارجية و منها عادة الجزائر للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995 و تعهدت الجزائر خلالها (تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية عبر رفع الناتج الداخلي العام و منه تخفيض معدل التضخم ، ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إعادة هيكلة المؤسسات الدولية ، تحرير التجارة الخارجية) و قد منح صندوق النقد مساندة مالية مقدرة بـ 731،5 مليون دولار و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي [3] ، ترمي هذه هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و كان البرنامج يهدف إلى إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي (...)و قد نتج عن هذه العملية الإصلاحية معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسيطرة ، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي درجة نسبية و أهمها بعض الجوانب الاجتماعية (ارتفاع نسبة البطالة بـ 28 بالمائية سنة 1998 ، انخفاض الأجور ما أدى إلى تردي القدرة المعيشية للمواطنين و اتساع دائرة الفقر) [4].

هذا و نشير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية قد كرست مبادئ و قواعد اقتصاد السوق الحر ، و سعت إلى إخراج قطاع التجارة الخارجية من ضوابط الاحتكار الممارسة عليه و إخضاعه لضوابط السوق الحر ، و بالرغم من عودة الاستقرار الاقتصادي و تجسيد جزء هام من مرتكزات اقتصاد السوق فإن قطاع التجارة الخارجية ما يزال على وضعه السابق نتيجة لقصور هذه الإصلاحات [5].

و مع مطلع سنة 1996 عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاعها التقليدي " المحروقات " تحسنا طفيفا حيث وصلت إلى 881 مليون دولار أمريكي أي ما يقارب 58,6 بالمائة من مجموع الصادرات غير أن هذه القيمة قد تراجعت إلى 360 مليون دولار

[1] ـ كربالي بغداد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 10 ، 11 .
[2] ـ فريد بن عبيد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 124 ، 125 .
[3] ـ موسى بوخاري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 225 ، 226 .
[4] ـ كربالي بغداد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 11 ، 14 .
[5] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 107 .

أمريكي بسبب فقدان السلع الجزائرية ميزة التنافسية [1]. لتعود هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم المحاولات الإصلاحية التي تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة [2]، و قد سجل الميزان التجاري انخفاضا شديدا مطلع سنة 1998 نتيجة لتدهور أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 94 ،12 دولار بعد أن كان يقارب 49 ، 19 دولار أمريكي سنة 1997 [3] لكن سرعان ما تم تجاوز هذا الانخفاض في السيولة المالية الذي نجم عنه كذلك عجز في ميزان المدفوعات الجزائرية نتيجة لانتعاش أسعار البترول مجددا مطلع سنة 2000 و الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 06، 21 دولار إلى 19، 77 دولار سنة 2008 [4]، وهو ما دفع إلى تزايد الواردات إلى السوق المحلية و قد سيطرت أربعة مواد على الواردات الجزائرية (المواد الغذائية ، سلع التجهيز الصناعي ، المنتجات النصف مصنعة و السلع الاستهلاكية غير الغذائية) على الترتيب [5] ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة التي تحتلها السلع الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات إلى زيادة الطلب عليها نتيجة تزايد ارتفاع عدد السكان من جهة و إلى ضعف القطاع الفلاحي و عجزه على تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه الموارد نتيجة سوء تسييره و ضعف إنتاجه الراجع إلى سوء تسييره من قبل السلطات المعنية من جهة أخرى ، كما تمثل قيمة الواردات من سلع التجهيز الصناعي نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات الأمر الذي يفسر بمحاولات الدولة المتعددة من أجل إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة ، إضافة إلى كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي [6].

مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2009 نتيجة انهيار أسعار البترول بنسبة 73 ، 37 بالمائة مقارنة بسنة 2008 بصفته يمثل انتقلت الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر [7] خلق مشاكل اقتصادية و اجتماعية عديدة مست ميزان المدفوعات و أدت إلى حدوث اختلالات عديدة على مستوى الميزان التجاري للدولة .

و لقد شكل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا في نسب رؤوس الأموال . التي قدرت بـمبلغ 33 ، 2 مليار دولار سنة 2008 و قد سجل ميزان المدفوعات فائضا إجمالي قدره 73 ، 17 مليار دولار بارتفاع قدره 7 ،4 بالمائة مقارنة بسنة 2005 ، كما تواصل الفائض و انتقل من 55 ، 29 دولار سنة 2007 إلى 99 ، 36 دولار سنة 2008 .كما تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 90 ، 11 سنة 2000 إلى أكثر

[1] ـ **المرجع نفسه** ، ص 112 .
[2] ـ فيصل بهلولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 113 .
[3] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 109 .
[4] ـ جميلة جوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 232 .
[5] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 109 .
[6] ـ فيصل بهلولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 113 .
[7] ـ جميلة جوزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 232 .

عشرة أضعاف سنة 2010 أي 22 ،162 دولار ، و جاءت هذه الزيادات المتتالية بفضل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ، و قد تم خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010 من سداد كافة الديون الخارجية و في آجالها المسبقة ما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية [1].

[1] - جميلة جوزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، 233 .

المبحث الثاني : خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

من المؤكد أنَّ أحكام الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا تختلف عن أي منظمة أخرى، غير أنَّ هناك استثناء جوهري يتمثل في إمكانية التحاق التكتلات الاقتصادية ذات الاستقلال الجمركي بالمنظمة يأتي الاتحاد الأوربي في مقدمتها ، و تنقسم العضوية في المنظمة إلى عضوية أصلية و عضوية بالانضمام [1] حيث تكون العضوية الأصلية للدول التي انخرطت و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و الاتفاقيات الأخرى المرتبطة بها و حضرت الجولات الخاصة بالمفاوضات معها وموافقة ثلثي أعضاء المؤتمر الوزاري ، و يخضع الانضمام إلى الاتفاق التجاري متعدد الأطراف وفق ما جاء في المادة (12) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن ذلك إيداع وثائق التصديق لدى أمانة المنظمة [2] .

و قد نصت المادة (12) على أنَّه يحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بالحرية التامة في إدارة علاقاته التجارية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد تقديم طلب الانضمام، و الالتزام بتقديم تنازلات جمركية بما يضمن فرص النفاذ إلى أسواقه المحلية في مجال السلع و الخدمات ، كما يتعين على البلد الساعي للانضمام التوقيع على جميع الاتفاقيات الدولية ، و الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات و الاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من خلال التفاوض مع جميع أعضاء المنظمة في شكل مفاوضات متعددة الأطراف و كذلك ثنائية الأطراف يتم من خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة [3].

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديم طلب التعاقد مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة سنة 1987 ، كمحاولة لتسريع عملية الإصلاح التي تبنتها مع بداية أزمة النفط سنة 1986 و التي كانت تبحث من خلالها إصلاح التجارة الخارجية و بالتالي الاندماج النشيط في الاقتصاد الدولي من خلال تنويع الصادرات [4] و تسريع عملية الإصلاح بفتح المنافسة في السوق الجزائرية و الحد من إمكانية التدخل المباشر في الاقتصاد الوطني [5].

غير أنَّه تم تجميد عملية الانضمام من قبل المجلس الوزاري للمنضمة لأسباب نذكرها :

1- إعادة النظر في المشروع السياسي للإصلاحات الهيكلية و ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتقلبة إضافة إلى الوضع الأمني الذي كان له عواقب اقتصادية و اجتماعية لا

[1] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 71 .
[2] - إبراهيم أحمد خليفة ، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية** ، (ط ؛ الجزائر : مكتبة كلية الحقوق ، 2006) ص 26 - 27
[3] - عبد الناصر نزال العبادي ، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية** ،(ط1 ؛ لبنان : دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 1999)، ص 94 .
[4] - وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 32 .
[5] - سارة أم الخير حاج يوسف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 32 .

يستهان بها أدت بالقوى الداخلية إلى التوقف الجزئي عن دفع عملية الإصلاح لتتولى بذلك المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي و الذي سعت الجزائر على إثر مخطط التعديل الهيكلي و الذي أصبح من بين الأولويات على حساب الانضمام إلى المنظمة نظرا لحالة العجز عن دفع الديون التي كانت تتفاقم مع مرور الوقت ، بالمقابل كان من متطلبات برنامج التعديل الهيكلي إعادة فتح ملف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

2- لم تستغل الحكومة الجزائرية فرصة الالتحاق بالاتفاقية في الوقت الذي تم تعويضها بالمنظمة العالمية للتجارة حيث أنها لم تمتلك الكفاءة اللازمة التي تخولها للانضمام آنذاك [1] ؛ فالانضمام كعضو أصلي كان من شأنه أن يؤدي إلى الاستغناء عن كل تلك الإجراءات و تجنبها التحقيق المفصل فيما يخص تطابق نظامها القانوني مع قواعد المنظمة و الأفضل من ذلك كان قد يسمح لها بالانضمام بتنازلات اقل [2]. و قد توصلت الندوة الوطنية التي انعقدت سنة 1993 إلى عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في تلك الآونة بالنضر إلى هيكل صادراتها (95 بالمائة في قطاع المحروقات ، 5 بالمائة في باقي القطاعات الأخرى) مما يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد [3].

و منذ تأسيس المنظمة سنة 1995 عقد فوج عمل المنظمة المكلف بالانضمام الجزائر عشرة اجتماعات رسمية و اجتماعين غير رسميين كان آخرها في 30 مارس 2012 و أفريل 2013 و أثناء هذه الفترة تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 تمت مراجعته بعد سنتين من ذلك التاريخ قام بدراسة النظام التجاري الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد ، العوائق التقنية للتجارة ، إجراءات الصحة و الصحة النباتية ، تطبيق الرسوم الداخلية ،المؤسسات العمومية و الخصخصة ، الإعانات وبعض من جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة [4] ؛ و لقد قطعت الجزائر منذ أن بدأت التفاوض مع المنظمة أشواطا شاقة بلغت 12 جولة أجابت فيها على أزيد من 1640 سؤال و عقدت 93 اجتماعا مع 21 دولة ، و بالرغم من ذلك لم يتم الحسم في الملفات المطروحة [5].

و لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية و ذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، و انسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960 و بعد ذلك التاريخ بخمس سنوات مارس 1965. قررت الأطراف المتعاقدة أن تستفيد الجزائر من

---

[1] - وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 32 ، 33 .

[2] - مصطفى بن بادة ، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، محاضرة بجامعة العلوم الاقتصادية ، جامعة بن عكنون ، الجزائر -03 - / 24 فيفري 2014 ، ص 14 .

[3] - آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 131 ، 132 .

[4] - علام ساجي و محمد يوسفي ، **(الجدلية القانونية و السياسية بين قانون الاستيراد الجزائري وقانون منظمة التجارة العالمية ، مجلة الرؤية الجزائرية)** ع 5 ، 2017 الجزائر ، ص 125 .

[5] - السعيد القطافي ، **تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، ص 53 .

تطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية كغيرها من الدول النامية و هكذا بدأت تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية [1]. و باحترام التدابير الخاصة بالإجراءات التجارية مثل التبليغ عن سياستها التجارية كما كانت لها الحرية الكاملة في وضع سياستها الجمركية لأنها لمتكن طرفا متعاقد [2].

و لقد أعربت الجزائر بصراحة عن رغبتها في الانضمام إلى المنظمة و ذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة سنة 1996 أن تقوم السلطات الجزائرية بعدها بإيداع مذكرة الانضمام التي احتوت على معلومات مختلفة عن الجانب الاقتصادي و السياسة التجارية للدولة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة [3]. و تحتوي المذكرة على (شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية ، تقديم جميع المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و أثرها ، شرح و توضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات ، تقديم شرح النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية) [4].

و بعد هاتين الخطوتين أي طلب الانضمام و تقديم المذكرة الانضمام باشرت الجزائر المفاوضات مع الدول الأعضاء وهي مفاوضات متعددة الأطراف تم من خلالها طرح مجموعة من الأسئلة الكتابية و الشفوية على الجزائر تمحورت على نظام الأسعار ، ميزان المدفوعات و التعريفة الجمركية ، الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة ، الإعفاءات ، الإجراءات التعويضية و الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية . و المرحلة الثانية من المفاوضات ثنائية الأطراف يتم التفاوض من أجل تحرير تجارة السلع و الخدمات و التفاوض يتم على أساس كل عضو على حدا [5].

---

[1] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 132 ، 133 .

[2] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 128 ، 129 .

[3] ـ اسمهان صبرة علوش و نصيرة يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 34 .

[4] ـ ناصر دادي عدون ومحمد متناوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة ، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 143 ، 145 .

[5] ـ مصطفى بن بادة ، **مرجع سبق ذكره،** ص 16 ، 17 .

المبحث الثالث : الإصلاحات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

من أهم الشروط التي تفرضها المنضمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي و تحرير تجارتها الخارجية، و تفكيك الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء داخل المنظمة ، وتعديل قوانين و تشريعات الدولة بما يتوافق مع خصوصيات المنظمة [1]؛ و من أجل ذلك قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تمثلت فيما يلي :

أولا : إصلاح المنظومة المصرفية .

تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية من أجل تسهيل عملية التفاوض و ذلك لأهمية التعريفة في المفاوضات ، كما يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي كما يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر[2] . و قد قامت من جهة أخرى بالتوقيع على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة و التي نصت على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور منها حقوق المؤلف ، و في هذا الصدد قدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات حتى تصبح متطابقة مع أحكام المنظمة و ذلك قبل نهاية 2003 [3].

ثانيا : التحرير الجزئي للتجارة الخارجية .

تعد عملية تحرير التجارة من خلال رفع الرقابة على السلع المستوردة و فتح المجال أمام حركية السلع و الخدمات بهدف زيادة الصادرات أول خطوة خطتها الجزائر في إطار مواكبتها للنظام الاقتصادي العالمي من خلال قانون المالية لسنة 1990 [4]، فبعد الأزمة البترولية سنة 1986 وزيادة عبئ المديونية الخارجية و كذا ضغط المنظمات الدولية عملت الجزائر على إصلاح قطاع التجارة الخارجية و ذي تم من خلال مراحل؛ فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد ، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها تحرير خال من القيود و آخر مرحلة كانت تحرير تام للتجارة الخارجية تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي [5]؛ و قد بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية سنة 1991 من خلال تعليمة تتضمن شروط و قواعد تمويل عمليات الاستيراد ، و مجال تدخل العملاء الاستيراد الجزائريين

---

[1] ـ ليندة هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54 .

[2] ـ ناصر دادي عدون ، محمد متناوي ، **(انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث)** ع 3 ، 2004 الجزائر، ص 73 .

[3] ـ ليندة هماز ، **مرجع سبق ذكره ،** ص ص 56 ، 57 .

[4] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ،مرجع سبق ذكره** ، ص ص 141 ، 142 .

[5] ـ صلاح تومي و عيسى شقبقب ، (**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية فى الجزائر (1970 /2002) ، مجلة الباحث)** ع 4 ، 2006 ، الجزائر ، ص 34 .

الخواص منهم و العموميين [1]؛ مع هذا فكان السعي جاد خلال هذه الفترة لتطبيق نظام للتعريفة الجمركية تركزت أهدافها ابتداء من سنة 1992 فيما يلي [2]:

1- تخفيض معدل التعريفات الجمركية (19 معدلا إلى 7 معدلات).

2- العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي .

3- تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

4- إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و إضفاء صفة المرونة على منتجاتها .

5- تراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [3].

و قد تم إلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 و ذلك على مراحل و تعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية و كذلك إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين و منه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها [4].

ثالثا : تخفيض العملة الوطنية .

و ذلك أمام الدولار الأمريكي (22 بالمائة سنة 1992 ، لتتراجع إلى 40 بالمائة سنة 1994) بهدف استعادة التوازن الخارجي و تشجيع الصادرات الجزائرية و إعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات ، إضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي الوطني [5].

رابعا : تحرير الأسعار و التخلي عن سياسة الدعم المباشر و غير المباشر .

عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا أدى إلى تراجع النفقات العمومية من ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة .

خامسا : تبني سياسة الخوصصة .

تعني الخوصصة تحويل تسيير المؤسسات العامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية و الذي له عدة مزايا منها: تنمية القطاع الخاص ، تحسين الوضعية المالية للقطاع العام ، تحسين المحيط القانوني الاقتصادي و كذا زيادة الكفاءة و الفعالية الاقتصادية للمؤسسات باللجوء إلى قواعد اقتصاد السوق إضافة

[1] - شهرزاد زغيب و ليلى عيساوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 6 .
[2] - وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 33 .
[3] - شهرزاد زغيب وليلى عيساوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 7 .
[4] - فيصل بهلولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 113 .
[5] - شهرزاد زغيب و ليلى عيساوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 8 .

إلى تخفيف العبء المالي على مؤسسات الدولة في عملية الإنتاج) [1] حيث شكل نضام الخوصصة إحدى الجوانب الأساسية لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و قد شرع منذ 1996 في تنفيذ برنامج واسعا للخوصصة تحت رعاية البنك العالمي يهدف إلى بيع حوالي 200 مؤسسة اقتصادية للخواص[2].

[1] - الداودي الشيخ ، **مرجع سبق ذكره** ، 271 .
[2] - **المرجع نفسه** ، ص ص 9 ، 10 .

خلاصـــــــة الفصـــل :

تميزت الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للجزائر عشية الاستقلال عن الحكومة الفرنسية بالتدهور و الركود الشديدين و التي كادت أن تؤدي إلى زوال معالم الدولة ، و كانت الممهد لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع للدولة رغم ما يميزها من ضعف في المقومات المالية و البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المدمرة ، لقد تميزت هذه الفترة بفراغ النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه ،و كانت الممهد لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع للدولة ،و قد ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط و لتوجيه الأعمال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تقرير استخدام مجموعة من الوسائل التي تمتلكها الدولة في إطار إنجاز المشروع الاشتراكي والمخططات اقتصادية ثلاث و هي (المخطط الثلاثي 1967 - 1969 ، المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 ، المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977) ، تم التركيز فيها على الصناعات الثقيلة مع إهمال الجوانب الاجتماعية و الثقافية للدولة بالاعتماد على النفط كمصدر وحيد لجلب العملة الصعبة ،

ثم انطلقت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى (1980 - 1984 / 1985 - 1989) التي تهدف إلى تخفيف الديون الخارجية و إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و تحسين المؤهلات الاقتصادية من اجل استغلال الموارد البشرية و المادية المتاحة و تصحيح الثغرات التي وقعد فيها الدولة في المخططات الاقتصادية السابقة ،و قد أظهرت الأزمة النفطية سنة 1989 عيوب الأسلوب التنموي المتبع إذ كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية مست كافة الميادين الحساسة في الدولة نتيجة انهيار أسعار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد الجزائري ،أدت الأزمة إلى تدهور في الميزان التجاري بسبب ارتفاع نسب الواردات مقابل الصادرات ، ما دفع السلطات المعنية إلى اللجوء للتفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل أخذ قروض مالية مقابل إدخال جملة من الإصلاحات على المنظومة الاقتصادية المحلية (برنامج التثبيت الهيكلي الأول 31 - 5 - 1989 إلى 30 - 5 - 1990 ، برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني الذي 30 - 3 - 1992 ، برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995) تعهدت خلالها الجزائر إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي تخفيض قيمة سعر الصرف ، تحرير التجارة الخارجية و الداخلية و رفع صادرات النفط ، الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) .

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديم طلب التعاقد مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة سنة 1987 ، كمحاولة لتسريع عملية الإصلاح التي تبنتها مع بداية أزمة النفط و منذ أن تأسست المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 عقد فوج عمل المنظمة المكلف بالانضمام الجزائر عشرة اجتماعات رسمية و اجتماعين غير رسميين كان آخرها في 30 مارس 2012 و أفريل 2013 و أثناء هذه الفترة تم إعداد أول

مشروع تقرير سنة 2006 تمت مراجعته بعد سنتين من ذلك التاريخ قام بدراسة النظام التجاري الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد ، تستفيد الجزائر من تطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية كغيرها من الدول النامية بصفتها عضو مراقب في المنظمة منذ سنة 1965. و كخطوة جادة تبنتها السلطات الجزائرية المعنية من أجل الانضمام إلى المنظمة تمثلت في سلسلة من الإصلاحات (إصلاح المنظومة المصرفية ، التحرير الجزئي للتجارة الخارجية ، تخفيض العملة الوطنية ، التخلي عن سياسة الدعم المباشر والدعم غير المباشر ، تبني سياسة الخوصصة) .

إذا ما دققنا في مسألة حرية انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإننا نجد أن هذه الحرية هي في الحقيقة حرية مقيدة فهي قيد موافقة المؤتمر الوزاري الذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء داخل المنظمة ؛ يضاف إلى ذلك أن العديد من الاتفاقيات تفرض شروطا مجحفة بحق الدول الراغبة في الانضمام [1]، و لقد تعثرت عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة لعدة أسباب نذكر منها قلة الخبرة لدى الفريق الكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة فضلا عن ضعف البنية الاقتصادية للجزائر نتيجة الاعتماد الصرف على الريع النفطي و تضييع فرص الاستثمار الأوروبي العديدة و المغرية [2]. و رغم مضي 32 سنة منذ أن قدمت الجزائر طلب العضوية إلى المنضمة غير أنها لم تتحصل عليها ، و الأمر الذي يفسر طول هذه المدة هو القيود و العراقيل التي تفرضها المنظمة إذ لابد للدولة الراغبة في الانضمام أن تعيد رسم سياساتها الاقتصادية و قوانينها التجارية بما يتماشى مع قوانين المنظمة الأمر الذي يعتبره الكثير مس للسيادة الوطنية ، دون أن ننسى أن الظروف السياسية و الاجتماعية و المؤهلات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة الجزائرية تعد حاجز الأكبر أمام تمكنها من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 87 .
[2] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 124 .

المبحث الأول : شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تطبيق جملة من الشروط و توفير مناخ مناسب لذلك ،و باعتبار أن الجزائر واحدة من الوحدات الدولية و ليس بوسعها الانعزال عما يحصل على مستوى النظام الدولي ،و أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية أن تولي اهتمام كبير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التخلي عن النضرة الأحادية الضيقة خصوصا و أنها تتوفر على مؤهلات اقتصادية هائلة ، و الجزائر لم تقدم طلب الانضمام إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تفادي الانضمام إليها و بقائها منعزلة خاصة بعد انتقالها إلى نظام السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية و هو ما يتوافق مع الهدف الأساسي للمنظمة . و على الجزائر أن تستوفي الشروط التي تضعها المنظمة من شروط عامة و شروط خاصة ، نلخصها فيما يلي :

أولا : الشروط العامة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

يشترط للدولة حتى تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة أن تكون مستقلة ذات سيادة تامة ، و يقصد باستقلال الدولة ؛ الاستقلال القانوني و ليس الاستقلال الحقيقي أي أن تتوفر فيها عناصرها الثلاثة من حكومة إقليم و شعب ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم فيها و بغض النظر عن خضوعها للهيمنة الأجنبية كما و قد ذهبت المنظمة إلى توسيع قبول الدول فلم تعد العضوية فيها تقتصر على الدول المستقلة حيث أجازت أن تكون الأقاليم غير المستقلة أعضاء فيها ما دامت تتمتع بالاستقلال الجمركي [1].

1- للدولة الحرية التامة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة طبيعية لفكرة السيادة التي تعد حجر الأساس في العلاقات الدولية ، ذلك أن الدولة حرة في الانضمام إلى المنظمة و لها الحق في أن ترفض ذلك [2].

2- يتطلب على الدول الأعضاء جميعها أن تكون ممثلة في المنظمة لكي تأخذ قراراتها الشكل القانوني الصحيح ، و على الممثل أن يكون حاضرا في جميع اجتماعاتها ومداولاتها و أن يشارك في أنشطتها المختلفة [3].

3- تعد مسألة دفع الاشتراكات و المساهمات المالية من الأمور البديهية في كل المنظمات و تأتي هذه الإسهامات المالية التي تدفعها الدول الأعضاء من اجل تغطية مصروفات المنظمة [4] و القاعدة العامة هي المساواة في دفع الاشتراكات بين الدول الأعضاء غير أنه يجوز أن يكون الدفع بحسب موارد الدولة الاقتصادية و يكون وفق للجداول التي تقدمها لجنة الميزانية ،

---

[1] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 85 .
[2] - **المرجع نفسه** ، ص 88 .
[3] - **المرجع نفسه** ، ص 89 .
[4] - رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 73 .

أما بخصوص الدول التي تتأخر في دفع تلك الاشتراكات قد يتم سحب العضوية من المنظمة وفق ما تقتضيه المعاهدة [1].

5- على الدولة المنظمة الالتزام بحماية أموال المنظمة على أراضيها كما تضمن توفير الحصانات الدبلوماسية لهذه الأموال و عدم انتهاك حرمة مقارها و مكاتبها و منها الإعفاءات المالية و السماح لها بالعمل داخل أراضيها ، كما تلتزم بمنح ممثلي الدول الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية و الإعفاءات المالية التي تقرها المعاهدة [2].

ثانيا : الشروط الخاصة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أما الشروط الخاصة فهي كالتالي :

1- الالتزام بمبادئ و اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بتعهد الدولة بالتوقيع على بروتوكول الانضمام، الذي يشمل الموافقة على الالتزام بتطبيق جميع اتفاقيات المنظمة باستثناء اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية لأنهما من الاتفاقيات الاختيارية و ليست الدول مجبرة بالتوقيع عليها [3].

2- تقديم تنازلات للتعريفة الجمركية إذ تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفضها ، فالدول ملزمة بتخفيض التعريفة المفروضة على السلع و الخدمات التي تستوردها [4].

3- تعهد الدول التي تسعى للانضمام بإجراء تعديلات في تشريعاتها و قوانينها الوطنية بالإضافة إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية [5].

4- تنسيق السياسات الاقتصادية و التجارية للبلدان الساعية للانضمام إلى المنظمة مع السياسات الاقتصادية و التجارية التي تتبناها المنظمة العالمية للتجارة حتى تضمن السير العادل لمبادلات الجارية بين الدول الأعضاء و إعادة النظر في هيكلة الأنظمة المصرفية و

---

[1] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 89 .

[2] - **المرجع نفسه ،** ص 90 .

[3] - سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العالمية و أثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية** ، (ط1 ؛ المملكة العربية السعودية : د د ن ، 2008) ص 55 .

[4] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 90 .

[5] - طارق بن زياد حواش ، **العولمة و النظام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة : آفاق و تحديات ،** مذكرة ماستار غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر ، 2001 - ص 128 .

النقدية و كذا تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي والمحلي [1].

5- إتباع نظام اقتصاد السوق بوضع قوانين و تشريعات جديدة تتماشى و التطورات الاقتصادية العالمية و عدم الخروج عنها [2].

6- وقف الدعم عن الشركات الوطنية و تعهد الدول بعدم تقديم الدعم للشركات الوطنية مهما كان نوع هذا الدعم (مباشر على شكل قروض ، غير مباشر من خلال تخفيض قيم الضرائب) و الهدف منه هو المساواة في عملية المنافسة مع البضائع المستوردة ، ذلك لأن الدعم يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يجعلها في وضع تنافسي أفضل من الشركات الأجنبية [3] و الذي يعرف أساسا بالإغراق و قد أتاحة الاتفاقية فرصة للدولة العضو التي تتواجد بها السلع المغرقة أن تجري تحقيقات ، كما و يحق للسلطات أن تفرض رسوما مضادة لا تتجاوز هامش الإغراق لمكافحته بشرط أن تكون نتائج التحقيق نهائية و مؤكدة لتحقق الإغراق المضر بالصناعة المحلية [4].

7- يجب على الدول الراغبة في الانضمام أن تتعهد بتطبيق مبدأ الشفافية ، حيث تقوم الدولة بتقديم مسودات لتطلع باقي الدول المنضمة بالأوامر و القوانين التي تصدرها فيما تعلق بالسلع و الخدمات [5].

8- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي من الاستيراد و حصيلة النقد الأجنبي من التصدير سواء كان الهدف منه إحداث توازن بين التصدير و الاستيراد أو التركيز على زيادة أحدهما للآخر لأن هذا معناه تحديد كم الصادرات و هذا إجراء يخالف أحكام الاتفاقية [6].

[1] - آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 59 .
[2] - سليم سعداوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، معوقات الانضمام و آفاقه ،** (ط1 ؛ الجزائر : دار الخلدونية ، 2008) ، ص 51 .
[3] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 90 .
[4] - رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 35 ،38 .
[5] - ليندة هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 35 .
[6] - رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 35 .

المبحث الثاني : الأسباب الاقتصادية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

تشكل العوامل الاقتصادية لأي دولة العصب الأساسي لنمو و تطور باقي القطاعات الأخرى ، و بالنسبة للجزائر فقد عرفت هذه العوامل انتكاسات عديدة (ما سبق ذكره في سياق البحث) ولدت منظومة اقتصادية مضطربة ، حالت دون انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن يذكرها كالتالي :

1- تشكل البيروقراطية أحد العوائق الأساسية في وجه المستثمر الأجنبي الذي يتردد في الإقبال على الاستثمار في الجزائر من ناحية العدد كبير في الوثائق اللازم استخراجها في الملفات التجارية وطول المدة للإجراءات المعتمدة بالمقارنة مع باقي الدول [1].

2- فشل الحكومات الجزائرية المتعاقبة في إصلاحات الجيل الثاني التي تشمل (الإصلاحات الضريبة و المالية ، تحرير التجارة الخارجية ، تنظيم الأسواق) و يعد الاندماج في الاقتصاد العالمي إحدى المحاور التي دارت حول هذه الإصلاحات حيث ينظر إليه كوسيلة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات [2].

3- وجود قطاع اقتصادي مهيمن هو قطاع المحروقات الذي يملك حصة ضخمة من الناتج الداخلي الخام ، و عائدات الصادرات و الموارد الضريبة للدولة يقوم بإدخال السوق المحلية في المنافسة لم يتم الاستعداد لها مسبقا و هنا يظهر أن انضمام الجزائر إلى المنظم العالمية للتجارة سواء عاجلا أم آجلا يعنى إدخال المنافسة الأجنبية في مجالات لم تكن موجودة فيها من قبل [3].

4- احتكار قطاع التجارة الخارجية في يد الدولة و هذا ما يتنافى مع فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود [4].

---

[1] - سعيد قطافي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54 .

[2] - ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 60 .

[3] - وردة خزندرا ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 44 .

[4] - جيلالي جلاطو ،(**تحديات و رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة البرلمان الجزائري**) ع 1 جويلية 1998 ، الجزائر ، ص ص 69 ، 71 .

5- طول فترة الاقتصاد المخطط الذي نتج عنه غياب ثقافة المنافسة إضافة إلى إعطاء الأولوية للإنتاج مقارنة بالاستهلاك و مكانة أصغر نسبيا لقطاع الخدمات التجارية مقارنة بدول تتبع نفس أسلوب التنمية [1].

6- وجود اقتصاد يعيق عملية الانضمام ، حيث تعد الخصائص الاقتصادية للجزائر مصدرا لبعض المصاعب التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الاعتماد على المحروقات ، التركيز على القطاعات العمومية في اقتصادها ، عدم الوضوح في البرامج الإصلاحية) [2] وتفضيل الانفتاح المحدود في قطاعات معينة بهدف السيطرة على المنافسة الشديدة في السوق الجزائرية و هو ما يتعارض مع مبدأ تحرير التجارة الذي تنص عليه الاتفاقية [3].

7- من بين المسائل التي مثلت حجر العثرة أمام المفاوضات التجارية هي مسألة التسعيرة المزدوجة في السوقين المحلية و الدولية ، و قد تم تحديد أسعار المواد الطاقوية و الغاز بشكل خاص فإنه كون السعر في السوق المحلية أدنى من الأسعار أسواق الصادرات، و تفسر الجزائر ذلك بأن أسعار المحروقات تحدد في السوق الدولي ، أما على الصعيد الداخلي فإن توفر الموارد الطاقوية بسعر أدنى يعود إلى واحد من ميزاتها النسبية ، و علاوة على ذلك فهي تأكد أن هذه الأسعار المحلية مطبقة أيضا على المستثمرين الأجانب [4].

[1] - ليندا هماز، **مرجع سبق ذكره** ، ص 59 .
[2] - مسعودة مزروع ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53 .
[3] - ليندا هماز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 61 .
[4] - وردة خزندرا ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 50 .

المبحث الثالث : الأسباب السياسية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

إن الوضع السياسي غير المستقر الذي مرَّت به الجزائر فترة التسعينات و تحديدا منذ أواخر الثمانينات ، زاد من عرقلة الجزائر في مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛ فقد عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ استقلالها عن الحكومة الفرنسية 1962 حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني ذات الاتجاه الاشتراكي معترك السلطة إلى أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية نهاية الثمانينيات مما أدى إلى حدوث اضطراب شديد [1] ، فقد عاشت الجزائر قبل تاريخ 5 من أكتوبر 1988 ظروفا صعبة نتيجة الأزمات المتعددة التي أصبح يعاني منها النظام السياسي و المجتمع ككل ، فقد جاءت هذه الأحداث نتيجة لتراكم مجموعة من الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، فمع أزمة المديونية نتيجة انهيار أسعار البترول ارتفعت نسبة البطالة ، و في ظل سيطرت الحزب الواحد على السلطة و عدم وجود مشاركة سياسية فعالة و تنامي ظاهرة الفساد السياسي و الإداري و شعور المواطنين بالتهميش و غياب العدالة الاجتماعية انفجرت الأوضاع الداخلية في شكل حركات احتجاجية عبر فيها الشعب عن مدى غضبهم من خلال أعمال الشغب التي مست كل رموز الدولة ، لجأت الحكومة وقتها إلى استعمال القوة كوسيلة لإحلال الهدوء [2]، وكردة فعل من قبل السلطة الجزائرية على تلك الأوضاع التي كادت أن تجر البلاد إلى معضلة أمنية شائكة تم اللجوء إلى سن قواعد قانونية للخروج بالبلد من هذه الأزمة [3]، و قد جاء دستور 23 فيفري 1989 بمثابة نقلة شاملة في شتى الميادين في إطار ما يسمى "بالتحول الديمقراطي" فقد تبنت الجزائر على إثره نظام التعددية السياسية و الانتقال من الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية في إطار التأسيس لجمهورية شعبية ديمقراطية و الاعتماد على الدين الإسلامي كمرجع أساسي و الذي تم اعتماده منذ دستور 1963 و دستور 1976 و تم تأكيده في دستور سنة 1989 ، كما تم الاعتماد من خلاله على مبدأ المشاركة السياسية و المساواة بين الأفراد داخل المجتمع الواحد ؛

[1] - إسراء أحمد إسماعيل ، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة - جامعة مصر 2007 - ص 72 .

[2] - مصعب شنين ، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر** ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة ورقلة ، 2013/2012 - ص ص 21 ، 22 .

[3] - إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 72 .

كما اقر مبدأ الفصل بين السلطات الذي كان بمثابة الوثبة السياسية في تاريخ الجزائر المستقلة[1].

عقب دستور 1989 شهدت الجزائر تأسيس مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية من أهمها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حزب التجمع من أجل الشفافية و الديمقراطية ، حزب القوى الاشتراكية ، و في هذه الظروف التعددية الحديثة بالنسبة للجزائر شهدت فترة التسعينات صراعا كبيرا على السلطة بين مختلف القوى الصاعدة و الحزب الحاكم المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية ، و الذي حول كل المسارات القانونية لصالحه ليبقى الحزب الوحيد في سدَّة الحكم بغض النظر عن مدى تعاظم الأصوات العارضة له ، الأمر الذي أدخل البلد في حالة من الشغور السياسي أبعدها عن الساحة الدولية [2]، إذ تعتبر هذه الفترة الحساسة من أبرز الفترات التي كان بوسع المفاوض الجزائري أن ينجح في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ففي مؤتمر مراكش الذي عقد بالمغرب و الذي تم فيه الإعلان عن الانتقال من لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى المنضمة العالمية للتجارة سنة 1994 ففي هذا المؤتمر تحديدا كان بوسع الجزائر الالتحاق بركب الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة دون أن تخضع إلى المساءلة الدقيقة و دون مطالبتها بتحقيق شروط معقدة كتعديل المنظومة القانونية و التجارية الخاصة بها و دون الخوض في مفاوضات معقدة و طويلة .

فقد كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة الدولية نتيجة الأزمة السياسية الداخلية الخطيرة الأمر الذي احدث شللا في حركتها الدبلوماسية و تراجعا في أداء السياسة الخارجية و تجلى ذلك في تفكك و تراجع وزارة الشؤون الخارجية و حتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من ذلك ، و هكذا أصبح المشهد السياسة الخارجية الجزائرية انعكاسا لوضع البيئة الداخلية غير المستقرة و غير القادرة على التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

و يعتبر المناخ السياسي من أهم و أكبر العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي إذ يعد عدم استقرار المؤسسات وضبابية الوضع السياسي خاصة في فترة التسعينات و ما صاحبها من تداعيات على جميع الأصعدة الأمر الذي خلق تخوف و تردد المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر [3]. فمع تبني نظام اقتصاد السوق لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية تهافتت الدول الراغبة في عقد اتفاق شراكة مع الجزائر لكنها صدمت بالوضع السياسي الداخلي غير المستقر .

من ناحية أخرى و على الصعيد السياسي كذلك فإن تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المؤسسي والذي يعني استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية أو استغلال السلطة

[1] سعيد بو شعير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 82 ، 106 .
[2] ـ مصعب شنين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 22 ، 23 .
[3] ـ دلال طريشين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 81

لتحقيق مكاسب شخصية ، فهو من بين النقاط التي تمثل حاجزا أمام الاستثمار في الجزائر إذ يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي و الأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر و بالتالي امتصاص جزء من أرباحه [1] . و من بين القطاعات المشجعة لانتقال الاستثمار الأجنبي هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز تمكن من استقبال المستثمرين الأجانب هذا في بداية الأمر عند قيام المستثمرين بجولات استطلاعية لفحص الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة [2]؛ فوجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون الحافز للمستثمرين الأجانب و المحليين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج ، فمع وجود تسهيلات جمركية و إدارية يسمح بانتقال السلع و التجهيزات من دولة إلى أخرى ، و تشكل هاتين النقطتين التي تتمثل في مشكلة الفساد الإداري و السياسي و مسألة غياب الشفافية في ظل عدم احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية في متابعة المعاملات الاقتصادية و تطبيقها على كل المتعاملين الاقتصاديين فمع انتشار الرشوة يؤدي بطبيعة الحال إلى انتشار الريع التي يتحصل عليها المرتشين ما يخلق نوعا من المنافسة غير العادلة [3] ، يمثلان ـ الفساد الإداري و غياب الشفافية ـ أحد الحواجز و العوائق التي تقف في سبيل التحاق أي دولة بالمنظمة العالمية للتجارة التي تحدد في بنودها ضرورة و جود قواعد قانونية داخلية تتماشى و النظام القانوني الداخلي للمنظمة تعمل تلك القوانين على خلق نوع من المنافسة العادلة بين التجار المحليين و التجار الأجانب في عملية تسويق منتجاتهم .

بالمقابل افتقار الجزائر للكفاءات القادرة على إقناع المفاوضين في الطرف المقابل ، فرداءة مستوى المبعوثين و عدم ثبات و استقرار فريق المفاوضين يستدعي الحاجة إلى مفاوضين مؤهلين و أصحاب خبرة و مدربين بدرجة عالية تسمح بنجاح المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف [4]، إضافة إلى عدم إعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة و تضييق مساحات التفاوض و تبني نفس النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير و الاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية و هو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي و يعطي الأولوية للاعتبارات السياسية [5]. إضافة إلى عدم دقة المعطيات و الإحصائيات فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة و تغير الحكومات و تعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائرية يفقد مصداقية الملف الجزائري نتيجة لعدم الاستقرار المؤسساتي و الإطار التشريعي و عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة و دقيقة [6].

---

[1] ـ **المرجع نفسه** ، ص 85 .

ـ نور الدين بوسهوة ، **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في القانونين الدولي و الجزائري** ، أطروحة دكتورا منشورة ـ كلية الحقوق ، [2] جامعة البليدة ، 2005/2004 - ص 16 .

[3] ـ دلال طريشين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 86 .

[4] ـ سليم سعداوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 78 .

[5] ـ وردة خزندرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 48 .

[6] ـ **المرجع نفسه** ، ص 46 .

المبحث الرابع : الأسباب الاجتماعية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أما على الصعيد الاجتماعي فقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال موجات هجرة داخلية وخارجية واسعة ، فقد وصل قرابة 800 ألف مواطن إلى مدينة الجزائر خلال سنة واحدة بعد الاستقلال ، كما ارتفع عدد سكان المدن من ثلاث ملايين نسمة سنة 1959 إلى أربعة ملايين نسمة سنة 1966 [1]. الأمر الذي يقابله ترك الأراضي الزراعية في القرى و المدن الداخلية طيلة تلك السنوات الذي خلق بدوره مشاكل في الإنتاج الزراعي المحلي ، و رغم الجهود التي بذلتها الحكومات الجزائرية المتتالية لتحفيز الأفراد على استصلاح الأراضي الزراعية ، غير أنها لم تنجح في ذلك و هذا ما يفسر التخلف الشديد الذي تعاني منه الدولة في مجال الزراعة و الفلاحة خصوصا ؛ أما بخصوص الهجرة الخارجية فقد سجلت تدفقات هائلة من المهاجرين الجزائريين الباحثين على نمط معيشة أفضل نحو الخارج و فرنسا خصوصا . كما اعترف ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني أن أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا و على وجه الخصوص فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في البلد و أنه لا يمن توقيف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطورا بشكل ملموس[2]. الأمر الذي خلف أزمة حادة ، فعملية بناء الدولة تحتاج إلى كفاءات محلية و كوادر قادرة على أن تدفع بعجلة التنمية الشاملة في البلد غير أن موجة الهجرة نحو الخارج عطلت هذه العملية إذ أنه و بالأساس السلطات الفرنسية لم تقبل بلجوء سوى المواطنين أصحاب الكفاءة لتستفيد من خبرتهم في سوق العمل خاصتها .

بالنسبة لقطاع التعليم و الذي يعد اللبنة الأولى و الأساسية لعملية بناء أي دولة ، فقد خرجت الجزائر من الاستعمار الفرنسي بمستوى أقل من المتدني نتيجة لنقص الكوادر و الأساتذة المكونين و المتشبثين بالهوية الثقافية العربية و الإسلامية للدولة و القادرين على مواجهة موجة الأمية التي تجاوزت نسبها 80 بالمائة ؛ فأغلب الكوادر التي أدت مهمة التعليم في تلك الفترة كانت مشبعة بالفكر الفرانكفوني [3]، نظرا لهذا التحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية من قلة الخبراء الذين لهم القدرة على تسيير مؤسسات الدولة سعت السلطات المعنية في حكومة أحمد بن بلة إلى استدعاء آلاف الأساتذة من الدول العربية كمصر و سوريا

---

[1] - بنجمين ستورا ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 - 1988)** ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان (د ط ؛ سوريا : الهيئة السورية للكتاب ، 2012) ص 34 .

[2] - **المرجع نفسه ،** ص ص 32 ، 33 .

[3] - محمد العربي زبيري ، **الغزو الثقافي الجزائري (1962 - 1982)** ، (د ط ؛ الجزائر : المؤسسة الوطنية للطباعة ، 1986) ص 31 .

و العراق [1] و تم وضع خطة عمل لإصلاح ميدان التعليم و التي ترمي إلى تعميم التعليم و عدم اقتصاره على فئة مجتمعية معينة و إحلال اللغة العربية كلغة رسمية أولى مع إعطاء الأولوية للعلوم التقنية بهدف خلق مواطن مثقف و منتج في آن واحد [2] ، من ناحية أخرى و في نفس السياق نجد أن حكومة بن بلة تهاونت في ترسيخ الهوية المجتمعية العربية الإسلامية و ذلك من خلال التضييق على رجال جمعية العلماء المسلمين كالشيخ البشير الإبراهيمي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية ، فضلا عن التغاضي عن تسرب العديد من القيم و العادات الغربية من خلال موجات العولمة و التي تمكنت من سلخ المجتمع أكثر فأكثر من هويته العربية الإسلامية [3] .

شكلت البطالة لفترة زمنية طويلة هاجسا بالنسبة للدولة لجزائرية حديثة الاستقلال فمع تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية و انتقال الأفراد من الأرياف نحو المدن الكبرى و تخليهم عن الإنتاج الريفي من زراعة و نسيج و استصلاح الأراضي في شتى المجالات الإنتاجية التي كان من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية للبد و تحقق الاكتفاء الذاتي للأفراد و تحسن من مستوى الدخل الفردي السنوي . و بعد سنة 1974 لجأت الدولة إلى سياسة تنموية شاملة من خلال تبني سياسة المخططات التنموية ، حيث قامت بتكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الإنتاجية التي تم تشييدها [4] ، فبعد قيام الثورة الصناعية التي ساهمت في تشييد العديد من المصانع و الشركات و تم في تلك الفترة تأميم المناجم و العديد من الشركات كما سبق ذكره ، و قد ساهمت هذه الثورة في خلق مناصب شغل جديدة و ارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات إلى 12 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1975 [5].

و وفق هذه العوامل المتعددة التي تميز بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال (هجرة اليد العاملة و الكفاءات المحلية إلى الخارج ، النزوح الداخلي ، تدهور البنية التحتية لقطاع التعليم و الصحة ، انتشار البطالة بشكل رهيب ...) تراجعت عملية التنمية في الجزائر و أحدثت ركودا اقتصاديا و ادخلها في تبعية إلى الخارج في العديد من المجالات على غرار المواد الغذائية و الألبسة و الصحة و الخدمات و التقنيات التكنولوجية الحديثة ، إضافة إلى اعتمادها على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لجلب العملة الصعبة مع تجاهل باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى ما يجعلها تفيد أكثر مما تستفيد في حال تم قبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة و يجعل منها سوقا للمنتجات و السلع الأجنبية .

---

[1] - يحي أبو زكريا ، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة** ، (د ط ؛ دب ن : دار ناشري للنشر و التوزيع ، 2003) ص ص 11 ، 12 .

[2] - أحمد طالب الإبراهيمي ، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962 - 1972)** ، ترجمة حنفي بن عيسى ،(د ط ؛ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د ت ن) . ص ص 80 ، 82 .

[3] - رابح لونيسي و آخرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، (ط 1 ؛ الجزائر : دار المعرفة ، 2010 ، ج 2) . ص 60 .

[4] - مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، (ط1 ؛ الأردن : دار حامد ، 2009) . ص ص 164 ، 166 .

[5] - رابح عدالة ، **هواري بومدين رجل كفاح ومواقف** ، (ط 1 ؛ الجزائر : دار المجتهد ، 2013) . ص ص 51 ، 52 .

ومن بين أشد المسائل التي تقف عارضا أمام تمكن الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هي فكرة التطبيع مع إسرائيل . إذ تعتبر القضية الفلسطينية القضية المركزية بالنسبة للحكومات الجزائرية المتعاقبة و بمثابة خط أحمر بالنسبة للمجتمع الجزائري ككل [1] ، غير أن واقع المنظمة لا يشترط التطبيع التجاري بين أعضاءها ، وذلك استنادا إلى الاستثناء المذكور في المادة 13 من اتفاقية مراكش لتأسيس المنظمة (المادة 33 من اتفاقية الجات سابقا) الذي يسمح للدولة بـ " عدم تطبيق " الاتفاقية تجاه دولة أخرى شرط إبلاغها عن ذلك قبل موافقة المجلس العام (المؤتمر الوزاري) على الانضمام [2] ، و بناء على ذلك يحق للدول العربية التي لا ترغب بإقامة علاقات تجارية في إطار منظمة التجارة العالمية أن لا تتعامل مع الكيان الصهيوني [3] .

[1] ـ منهل سعدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 63 .
[2] ـ فادي على مكي ، **ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية** ، (الناشر ؛ المركز اللبناني للدراسات ، 2001) .
[3] ـ سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 92 .

خلاصـــــــة الفصـــل :

يعد ملف الانضمام الجزائري من بين أعقد الملفات التي عرضت على المنظمة العالمية للتجارة بغيت الالتحاق بها ، نظرا للجولات التي عقدها المفاوض الجزائري و التي تفوق 20 جولة منذ أول مرة قدمت فيها ذلك ، و يرجع هذا التأخر الكبير نتيجة إلى عدة عوامل هي داخلية بالدرجة الأولى إضافة إلى القوانين التي تضعها المنظمة كشرط حتى تتمكن الدول من الالتحاق بها و التي تعد مجحفة في حق العديد من الدول و من بينها الجزائر ، إذ على الدولة أن تتطابق أنظمتها الداخلية مع النظام القانوني للمنظمة .

و من الناحية الأخرى فإن الجزائر تبدو بعيدة كل البعد عن ذلك ، فعلى الصعيد السياسي فإن غياب الشفافية و تفشي ظاهرة الفساد الإداري و البيروقراطية جعل منها بيئة غير مناسبة لانتقال الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى رداءة مستوى المفاوض الجزائري و عدم امتلاكه الحنكة اللازمة لإقناع الأطراف الدولية الأخرى داخل المنظمة . أما على الصعيد الاقتصادي فإن الوضع الاقتصادي الموروث منذ الاستقلال لم يتغير إلا بشكل نسبي فمع تبني نظام اقتصاد السوق غير أن مسألة تحرير التجارة الخارجية ما تزال حبرا على ورق و ما تزال الدولة هي المتحكم الرئيس في النشاط الاقتصادي رغم تبني العديد من البرامج الإصلاحية في هذا السياق ، إضافة إلى بقاء المحروقات القطاع المنتج الوحيد في الجزائر مع تهميش باقي القطاعات الأخرى ما انعكس سلبا على سوق الصادرات المحلية ما يدخلها في حال انضمامها في منافسة غير متكافئة ، فضلا عن ضعف و رداءة و تخلف السلع الخدمية المحلية التي تنفر المستثمرين من التعامل مع الجزائر . أما على الصعيد الاجتماعي فإن فكرة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل ما تزال العائق الأكبر نضرا للمكانة التي تمتلكها القضية الفلسطينية لدى غالبية أفراد المجتمع الجزائري رغم ما تمليه الاتفاقية إذ يحق للدول العربية التي لا ترغب بإقامة علاقات تجارية في إطار منظمة التجارة العالمية أن لا تتعامل مع الكيان الصهيوني .

على الرغم من قصر المدة التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة ، إلاَّ أنَّها واكبت تطورات و إنجازات مست جميع الاتفاقيات المبرمة و المتفق على إنجازها ، و تعد اتفاقية تكنولوجيا المعلومات من بين أبرز الإنجازات التي حققتها المنظمة ، كما نصت على التزام الدول الموقعة (43 دولة أغلبهم من الدول المتقدمة) إزالة التعريفات الجمركية تدريجيا على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25 بالمائة سنويا إلى غاية سنة 2000 لتصبح محررة بنسبة 100 بالمائة . و قد فتحت اتفاقية الخدمات المالية المجال أمام العالم الخارجي للدخول في الأسواق الدولية و الاستفادة من التدفقات الرأس مالية التي تتجه إليها إضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة ، كما أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة [1].

كما و قد أقرت المنظمة من خلال جدول أعمالها أن تتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نموا من خلال تنفيذ برنامج مساعدة الدول النامية و ذات الدخل المحدود كما و قد تعهدت المنظمة برفع مستوى المعيشة و إحداث التنمية الاقتصادية في تلك الدول [2].

و الجزائر كواحدة من الدول النامية تسعى لان تواكب هذا التطور الحاصل في الساحة الدولية بما يضمن لها حسن التموقع و التكيف لضمان مصالحها الوطنية ، و قد عرفت الجزائر علاقات متعددة مطلع التسعينات مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي كما عرفت علاقات مع البنك العالمي للإنشاء و التعمير في إطار التمويل و الدعم المالي و الفني ، ومنذ سنة 1987 بدأت الجزائر اتصالاتها الأولية في إطار الاتفاقية قبل أن تتحول إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 وبعد أن قطعت الجزائر أشواطا كبيرة و أصبحت على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي ، بقي هناك جدل كبير حول العواقب السلبية و الايجابية من وراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [3].

---

[1] ـ نبيل حشاد ، **الغات و منظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** ،(د ط ؛القاهرة : مكتبة الأسرة د س ن) ص ص 238 ، 240 .

[2] ـ محمد قويدري ، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية** ، الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد حول التجارة ، كلية الحقوق ، عنابة ، 2002 ، ص 341 .

[3] ـ عياش قويدر و إبراهيم عبد الله ، **(آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**). ع 2 الجزائر د س ن ، ص ص 50 ، 51 .

المبحث الأول : الانعكاسات السلبية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا غير إنَّ بعض الدول على غرار الجزائر ما تزال تعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد من موارد الخزينة العمومية [1]. فمن المتوقع أن تتكبد الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء عملية التفكيك الجمركي نضرا لان أكثر من 25 بالمائة من المداخيل مصدرها العائدات الجمركية ما يفرض اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف حجم الخسائر كتوسيع الوعاء الضريبي [2]. فتحرير التجارة كأهم هدف تسعى المنظمة إلى إرسائه في منتجات الزراعة مثلا يؤدي إلى انخفاض التعريفة الجمركية ما يخفض من أسعاره هذه المنتجات في الأسواق العالمية و بالتالي فان هذه الأسعار المرتفعة ستقلل من الفاتورة الغذائية للدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء [3]. و يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية من جهة و الظروف التجارية من جهة أخرى ، كما أن رفع الدعم المقدم لهذا القطاع و الذي لا يتجاوز أساسا 5 بالمائة سيزيد الطين بلة ، إذ يتجه الفلاح إلى ترك الأراضي الزراعية في دول العالم ما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ما يعمل على رفع أسعار الواردات من السلع الزراعية ما يكبد الجزائر خسائر مالية في جانب الواردات من هذه المنتجات ، و خسائر في جانب الصادرات رغم صغر حجمها نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية [4] ، و مع تزايد أهمية المجال الفلاحي حاولت الجزائر إصلاح هذا القطاع عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية ، للإشارة فان الجزائر لا تزال تعاني من التبعية الغذائية رغم الإمكانيات التي تمتلكها فإصلاح القطاع سيساعد كثيرا في التحرر من هذه التبعية أو التقليل منها على الأقل ، غير أن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عليه عدة انعكاسات على هذا المجال نتيجة لبنية الصادرات و الواردات في المنتجات الفلاحية فانخفاض الدعم المقدم لها يؤدي إلى ارتفاع الفاتورة الغذائية [5]، حيث أن الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة و المنتجة عموما سيزيد من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية و له بالتالي أثار ضارة على ميزان المدفوعات و يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم [6].

---

[1] ـ أسامة بن جعفر فقيه ، **منظمة التجارة العالمية و استحقاقات الانضمام** ، ملتقى البحث العلمي ، د ب ن ، 2006 ، ص 11 .

[2] ـ زغيب شهرزاد و عيساوي ليلة ،(**آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيظر بسكرة**) ع 4 ماي 2003 ، ص 14 .

[3] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة ومعالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص 164 .

[4] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبقه ذكره** ، ص 153 .

[5] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ،مرجع سبق ذكره** ، ص. ص 156 ، 159 .

[6] ـ شافية بن عيسى ، **آثار و تحديات انضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري** ، مذكرة ماجستار منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ـ جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010 ـ ص 50 .

من جهة أخرى فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة يجعلها تخضع إلى القوانين العالمية للتجارة و فقدان الحرية في وضع القوانين الداخلية باستقلالية تامة [1]. فقد أدى انضمام العديد من الدول العربية إلى المنظمة إلى تقليص استقلاليتها في تصميم سياساتها ، و من بينها سياسة تنمية القطاع الزراعي وفي حال إحالة القرارات إلى المنظمة بشان تحديد أنواع الدعم المسموح و الدم المحظور ما يؤدي إلى ضعف الإنتاج [2].

ثمَّ إنَّ فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الغربية التي تتميز الجودة سيكون على حساب المنتجات المحلية مما يدفع عددا كبير من المؤسسات إلى غلق أبوابها و تسريح عمالها مما يؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية ويرفع من معدلات البطالة [3] حيث تصبح الجزائر سوقا دولية لمنتجات الدول المصدرة في ظل عدم قرة المنتجات المحلية على منافسة السلع و الأجنبية في ظل رفع الدعم على المنتجات المالية على المؤسسات المحلية ما يزيد من التكلفة الإنتاجية و يرفع من أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة الأكثر جودة [4]، كما و تعتبر الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة و ليس بمقدورها منافسة نظيراتها الأجنبية الأعلى جودة و الأقل تكلفة و عليه فإن انضمامها إلى المنظمة يعني إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية ما يؤدي إلى كساد السلع الصناعية الجزائرية بسبب تفضيل المنتج الأجنبي على المحلي من قبل المستهلك [5] كما سينتج عنه كذلك اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية غير المتكافئة سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلع و كفاءة استخدامها كما ستشهد حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور و إغلاق بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة . إذ يعد شرط المعاملة الوطنية أمرا لا يقل خطورة عن سابقه إذ يترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية إلى المنتجات الوطنية للحماية ما يؤدي إلى تدهور أحوال الصناعات المحلية [6].

تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس و المنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية [7].

و في نفس السياق المنافسة غير المتكافئة و مع تحرير تجارة الخدمات المالية و تطبيق قواعد الاتفاقية سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير العادلة مع البنوك الأجنبية في الوقت الذي

---

[1] ـ فيصل بهلولي ، **(التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلو الباحث)** ع 11 2012 الجزائر ، ص 117 .

[2] ـ مسعودة مزروع ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 62 .

[3] ـ شهرزاد زغيب ، ليلى عيساوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 14 .

[4] ـ فيصل بهلولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 118 .

[5] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 156 .

[6] ـ عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** ، (ط 2 ؛ مصر: الدار المصرية اللبنانية 2004) ص 311 .

[7] ـ شافية بن عيسى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 50 .

ما تزال فيه المصارف الجزائرية غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظرا لمحدودية حجمها و تواضع خدماتها مقارنة بالبنوك الأجنبية ، ما يتيح الفرصة أمام الأخيرة لتقديم خدماتها في السوق المحلية ما يؤثر على السياسات الداخلية التنموية في ظل المنافسة المضادة ستتم عرقلة نمو الصناعات الوطنية التي تقوم بدعم البنوك الوطنية ، ما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات نظرا إلى توجه الدول النامية نحو استيراد هذه الخدمات ما يزيد من أعباء الديون الخارجية و يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كوادر ماهرة و مؤهلة و قادرة على كسب العميل و إنجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة في أقل وقت ممكن و هو لا يتوفر في أغلب الدول النامية ؛ بالمقابل فإن قدرة البنوك الجزائرية على فتح فروع لها بالخارج ضعيفة جدا مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في لخدمات المصرفية [1].

كما أن ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة في ظل التخفيضات الملزمة على دعم الصادرات سيؤدي إلى زيادة تكاليف الحصول عليها و هو ما يزيد من الأعباء المالية على ميزان المدفوعات الجزائري [2]. ما يقود إلى ضعف القدرة التنافسية في ضل تدني مستوى الجودة بسبب قلة البحوث و عدم الاهتمام بها إضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي [3].

مع احتمالات مزاوجة الشركات الدولية الاستثمار الوطني بعد تطبيق مبدأ إجراءات الاستثمار الوطني المرتبطة بالتجارة و هذا يعني تزايد أنشطة الدمج و الاستحواذ و انتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية .

نظرا لنظم الإنتاج غير المراعية لأوضاع البيئة و حماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات ، فإنَّ صادرات الدول النامية سوف تشهد تراجعا شديدا ، كما أن تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية و العربية يجعل من الصعوبة مواجهة التقدم الكبير في هذا القطاع في الدول المتقدمة و من ثم فإن تحرير تجارة الخدمات وفقا لجدول الالتزامات التي قدمها الأعضاء سوف يترتب عليه اختفاء بعض أنشطة الخدمات في المجالات التي لا تقوى على المنافسة .

فضلا عن زيادة النفقات التي لا تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية المختلفة خاصة الحقوق المتعلقة بقطاعات الأدوية و الكيماويات و السلع الزراعية و برامج الحواسيب الآلية إضافة إلى ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة من الدول المتقدمة ما ينعكس سلبا على نفقات الإنتاج و تدهور المزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه

[1] ـ إيمان بوهلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص .ص 58 ، 59 .
[2] ـ مسعودة مزروع ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 63 .
[3] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و منظمة التجارة العالمية أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص 157 .

الخبرات [1].

المبحث الثاني : الانعكاسات الإيجابية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

لقد نصت جميع الاتفاقيات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة على بعض الأحكام التي تمنح الدول النامية و الدول الأقل نموا بعض المزايا التفضيلية و الاستثناءات من تطبيق بعض هذه الأحكام كما أعطت الاتفاقية إلى هذه البلدان حقوقا بإمكانية تعظيم الاستفادة من النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف مع تجنب بعض الآثار السلبية للانضمام إلى المنظمة [2]،إذ يترتب على ذلك اكتساب الحق في المعاملة المتميزة أو الأكثر تفضيلا ، كما لها الحق في التمتع بفرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال إمكانية اجتياز فترات أطول لتنفيذ التزاماتها [3].

فضلا عن ذلك تحتاج الصناعة الجزائرية إلى رؤوس الأموال و الاستثمارات لتطويرها وتكييفها لتتمكن من المنافسة مع نظيراتها الأجنبية ، و مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعمل على تحفيز الصناعة الوطنية و تحسين كفاءة و فاعلية المؤسسات الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية و ذلك من خلال توفير سلع صناعية ذات جودة عالية و تكاليف منخفضة و التي يمكن استعمالها كأداة ضغط لتحسين المنتجات الجزائرية [4] ، حيث أن القواعد المؤدية إلى تحرير التجارة ستؤدي إلى تحسين كفاءة الصناعات و تحقيق أفضل استخدام و تخصيص ممكن للموارد المتاحة ما يعني رفع قدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة الخارجية [5]، فإن فتح الأسواق أمام المنتجات الأوروبية يسمح باستيراد التكنولوجيا الحديثة ما يعمل على تحديث النسيج الصناعي ما يساعد على مواجهة تخفيض تكلفة إنتاج و يحفز على تحسين الإنتاج المحلي [6].

يؤدي تحرير التجارة الدولية بما يصاحبه من تخفيض في الحواجز الجمركية و غير الجمركية إلى زيادة حجم و حركات المبادلات الدولية و بالتالي زيادة حجم الإنتاج القومي في معظم الدول و بالذات في الدول المتقدمة فضلا عن ذلك زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في

---

[1] ـ عادل المهدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 312 ، 313 .
[2] ـ عادل المهدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 313 .
[3] ـ أسمهان صبرة علوش و نصيرة يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40 .
[4] ـ ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 150 ، 151 .
[5] ـ عادل المهدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 316 .
[6] ـ إسمهان صبرة علوش و نصيرة يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39 .

الدول المتقدمة يعد من أهم عوامل الإقبال و الطلب على الاستيراد من الدول النامية [1]، إذ من الممكن أن يفتح تحرير المبادلات التجارية آفاقا واسعة للصادرات الجزائرية بتسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية ، كما بوسعه أن يوفر تنوعا في السلع الصناعية ذات الجودة العالية و التي من شأنها أن تكون بأسعار أقل ، ما يخلق مجالات إنتاج جديدة و التي من شأنها أن توفر مناصب شغل تدفع إلى تخفيف نسب البطالة ، و الزيادة من حدة المنافسة و ذلك من خلال الدعاية و الإشهار و الترويج و بالتالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن و الأجود و المنتج الذي يناسب قدرته الشرائية [2] حيث يساعد تحرير التجارة على زيادة الإنتاج الصناعي لأن التصدير يصبح غير معرض لأية عوائق و يترتب عنه دخول أطراف جديدة [3].

علاوة على ذلك فإن إقامة فروع بنكية في الجزائر يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية مما يزيد من كفاءتها و فعاليتها مستقبلا مع تدرج الخدمات المالية على المستوى العالمي مما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إليها [4]. حيث أن اتفاقية التجارة العالمية تستند على فكرة المزايا التنافسية كأساس للتبادل بين الدول ، و كنتيجة لذلك نلحظ سعي الدول النامية إلى زيادة مقدراتها الإنتاجية من وراء تمكنها من الالتحاق بركب الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة [5] إضافة إلى تحفيز البنوك المحلية على تحسين خدماتها نحو الأفضل و الزيادة من الكفاءة الإدارية و المالية للمؤسسات البنكية من خلال نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة مما يتيح لها فرصة مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال ، و تدعيم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة ذات الكفاءة بالمقابل سعي السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك الأجنبي إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك ، و دعم أساليب الرقابة لضمان السلامة المصرفية [6].

يصحب الانضمام إلى المنظمة إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يشجع انتقالها إلى الدول النامية و منها الجزائر ، و قد تؤدي إلى تحسين الجهاز الإنتاجي و تطويره عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية و خلق مجالات إنتاج جديدة بوسعها الحد من هاجس البطالة الذي تعاني منه الجزائر عبر توفير مناصب الشغل [7]، و هو الأمر الذي سيدعم البرنامج الإصلاحي الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة و من ضمنها (مبدأ الشفافية ، وضوح الأنظمة و الإجراءات ، توفير الحماية اللازمة و منها حماية حقوق الملكية الفكرية) و هو ما يحفز على الإبداع و

---

[1] ـ مصطفى سلامة ، **منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة الدولية** ،(ط1 ؛ مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2006) ص 60 .

[2] ـ إسمهان صبرة علوش و نصيرة يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39 .

[3] ـ ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص 152 .

[4] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 154 .

[5] ـ مصطفى سلامة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 61 .

[6] ـ إيمان بو هلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . ص 57 ، 58 .

[7] ـ ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص . ص 151، 152 .

الابتكار [1] .

باعتبار أن الجزائر بلدا زراعيا بالأساس ، فإن تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية الزراعية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج ومن ثم الحصول على منتج فلاحي ذو جودة و نوعية بأسعار منخفضة نسبيا في السوقين الداخلي و الخارجي [2] فمع الإلغاء التدريجي للدعم الذي تقدمه الدول الصناعية للمزارعين سواء دعما للإنتاج أو للتصدير ، فإن هناك مجال لزيادة صادرات الدول النامية [3] الأمر الذي من شأنه إعادة الاعتبار للقطاع و تنمية الميزة التنافسية نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري و ارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية ، ومن جهة أخرى فإنه من المنتظر أن تستفيد الجزائر من التخفيضات التعريفية من خلال تشجيع التصدير في قطاع الزراعة [4]. بالمقابل ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية ، فانضمامها إلى الفضاء الدولي التجاري يزيد من حركية السلع و الخدمات على مستوى التجارة الدولية و دخول سلع جديدة كانت محظورة من قبل [5].

[1] ـ جميلة الجوزي ،**(ميزان المدفوعات الجزائري في ضل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث)** ع 11 ، 2012 الجزائر ص 234 .

[2] ـ إسمهان صبرة علوش و نصيرة يحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39 .

[3] ـ مصطفى سلامة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 60 ، 61 .

[4] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 154 .

[5] ـ إيمان بوهلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 57 ، 58 .

المبحث الثالث : الإجراءات اللازم اتخاذها من أجل دفع المضار و جلب المنافع.

ـ أولا : السياسة المنتهجة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة .

يدخل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في إطار الإصلاحات التي باشرت الجزائر في انجازها بهدف إرساء اقتصاد السوق و إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي ، و بسبب ضعف الاقتصاد الوطني فان انضمامها إلى المنظمة كفيل بإصلاح هذه المنظومة و التكيف مع الانعكاسات التي تلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة الانضمام الفعلي للمنظمة و الاستفادة قد الإمكان من امتيازاتها [1]. و حتى تتمكن من ذلك و بأقل التكاليف على الدولة أن تقوم بجملة من الإجراءات أهمها ما يلي :[2]

1ـ إصلاح المنظومة الجمركية بما تتماشى مع المعايير العالمية .

2ـ ترقية الصادرات خارج المحروقات ، و قد اتخذت الجزائر في هذا الشأن منذ سنوات مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات و قد كثفت من جهودها في هذا المجال خاصة في العشرية الأخيرة و قد مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير من خلال ما يلي :

أ/ إجراءات مؤسساتية : إذ تم إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية (الشركة الجزائرية للتامين و ضمان الصادرات ، المجلس الوطني الاستثماري لترقية الصادرات ، الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات)

ب/ إجراءات تنظيمية : تهدف إلى تسهيل عملية التصدير من خلال (التحرير الكلي لعمليات التصدير ، الإعفاءات الضريبية ، الدعم المالي : عبر تأسيس الصندوق الوطني من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والصادرات الطاقوية سنة 1996) .

---

[1] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص 150 .

[2] ـ فيصل بهلولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . ص 118 ، 119 .

ج/ التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير (تسهيلات جمركية ، تسهيلات على مستوى الموانئ).

3- الاستفادة من التطورات الحاصلة في قطاع التجارة الالكترونية بهدف تطوير القطاع المصرفي من خلال الاستفادة من نضم الدفع الالكترونية (البطاقات البنكية ، البطاقات الذكية ، الدفع من خلال استخدام الشبكات الالكترونية ، النقود الالكترونية) .

4- الاستفادة من خدمات الصيرفة الالكترونية (الهاتف المصرفي الصيرفة عبر شبكة الانترنيت ، البنك الخلوي : يعمل من خلال الهاتف الخلوي) .

5- إعادة هيكلة البنوك المحلية من خلال تبني فلسفة البنوك الشاملة من جهة : و هي عبارة عن كيانات مصرفية تسعى دائما إلى إدارة شركتين أو أكثر يتم الاتفاق على وضع أعضاءها و أموالها في شركة واحدة ، أما من الناحية الاقتصادية تحرك نحو التعاون و التكامل بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد ، بهدف الانتقال بالبنوك المحلية من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل .

6- الاتجاه نحو خيار الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية (تم عقد اتفاق الشراكة بهذا الشأن عقد شراكة مع المجموعة الفرنسية :

(DIAGTUME - EDI)

الرائدة في مجال برمجيات الصيرفة و أمن تبادل البيانات المالية و ثلاث مؤسسات جزائرية هي :

(Soft MAG act ، Multimédia)

و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني نشأة على إثره شركة مختلطة سميت بـ : الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية [1].

7- تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة و النوعية من اجل الوصول إلى مستوى مناسب من التنافسية .

8- زيادة الاستثمارات في إنتاج المحاصيل و السلع الغذائية الإستراتيجية التي تحتاجها الأسواق العربية بصفة عامة .

9- إنشاء صندوق يهتم بالتعويض عن الآثار السلبية لفتح الأسواق ، و يقدم الدعم المناسب للمشاريع التي تنتج السلع و المنتجات الزراعية و الغذائية [1].

[1] - إيمان بوهلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . ص 60 ، 66 .

في الظروف الحالية المؤسسات الجزائرية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية ، ما دامت بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،فيجب على السلطات المعنية العمل على تحضير المؤسسات الوطنية و تأهيلها لدخول المنافسة التي ستكون صعبة خاصة على المدى القصير ، حيث أصبحت حماية المؤسسات الوطنية عن طريق القيود الجمركية غير فعالة خاصة في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [2]و لهذا فإن حماية الاقتصاد الوطني يكون من خلال نقطتين :

ـ 1/ حماية الاقتصاد من خلال الاتفاقيات .

أ ـ اتفاقية الإجراءات الوقائية : حيث يسمح للدول الأعضاء في المنظمة من اتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعاتها المحلية من الزيادة غير المتوقعة في الواردات من أية سلعة بشكل يسبب ضررا محتملا [3].

ب ـ اتفاقية الخدمات : تختلف التجارة من تجارة السلع إلى تجارة الخدمات فيما يتعلق بالأساليب و الإجراءات الحمائية التي تواجهها ، فالسلع تفرض عليها حواجز التجارية عند عبورها للحدود الدولية ، بينما الخدمات فتفرض عليها القيود الحمائية بموجب التشريعات و القوانين الوطنية للدول المضيفة لهذا فان تحرير التجارة في قطاع الخدمات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية كما أن تحرير التجارة في الخدمات الشخصية يقتضي بالضرورة إلغاء القيود المفروضة على تحركات القوة العاملة ، حيث تقوم اتفاقية الخدمات على محاور أساسية هي :

1 ـ الاتفاق على المبادئ العامة التي تخضع لها كل الدول الأعضاء .

2ـ جداول الالتزامات التي تقدمها الدول الأعضاء خاصة القطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب [4].

3ـ و فيما يخص الجزائر فإن قطاع الخدمات فيها غير مؤهل لمنافسة الخدمات الغربية و عليه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و فتح الأسواق أمام الخدمات الأجنبية ، قد يهدد القطاع ، و عليه يجب أن تكون هناك حماية و على السلطات المعنية توفيرها من خلال جداول أعمال و الالتزام بها و التي ستقدمها خلال مفاوضاتها الجارية للانضمام إلى المنظمة من جهة ، و من جهة أخرى فإن هناك بعض الاستثناءات من اتفاقية الخدمات [5].

---

[1] ـ آيات الله مولحسان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . ص 154 ، 155 .

[2] ـ ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، مرجع سبق ذكره** ، ص 184 ، 185 .

[3] ـ احمد يوسف الشحات ، **الترتيبات الحمائية فى ضل منضمة التجارة العالمية** ، (ط 1 ؛ د ب ن : دار النيل للطباعة و النشر 2001) ص . ص 76 ، 77.

[4] ـ ناصر دادي عدون و محمد متناوي ، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة و معالجتها ، رجع سبق ذكره** ، ص 187 .

[5] ـ عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص157 .

2/ حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات .

أ ـ الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة : عبارة عن استثناء من آلية الوقاية الواردة في الاتفاق العام للوقاية ، حيث نص الاتفاق العام بعدم اللجوء إلى الحد من الواردات سواء بفرض قيود أو زيادة الرسوم الجمركية [1].

ب ـ الحق في استخدام القيود الكمية : فيكون للدول النامية و منها الجزائر في حال تعرضها لعجز في ميزان المدفوعات أن تستخدم القيود الكمية حيث يسمح للدول الأعضاء بفرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات [2].

ج ـ الحق في الحماية من المنافسة غير العادلة " الإغراق " : و ذلك من خلال وجود سلع أجنبية رخيصة يحدث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات أو الأرباح أو الاستثمارات ، ضرورة وجود علاقة سببية بين السلع المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر [3].

د ـ الحماية ضد الدعم غير المشروع : إن السلع المستوردة المدعمة تباع في الأسواق الدولية بأسعار أقل من السعر الذي كان بالإمكان أن تباع به لولا هذا الدعم في هذه الحالة يحق لدولة المستوردة أن تفرض ضريبة مضادة للدعم تسمى رسميا "تعويضا" [4].

و في هذا الإطار هناك استثناءات للدول النامية و الدول الأقل نموا و منها الجزائر عند انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في إمكانية دعم هذه البلدان بدعم صادراتها و دعم تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية المستوردة و عدم فرض الرسوم التعويضية على واردات المنتجات الناشئة في هذه البلدان [5].

ثانيا : الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل حصاد النتائج الايجابية .

لكي تستفيد الدولة الجزائرية من النتائج الايجابية التي تلحق بها من جراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة و الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من تشوهات هيكلية كبيرة يصعب معالجتها ، كان لابد من إعادة النضر في هيكل وطبيعة هذا الاقتصاد و الذي هو ليس بالمهمة السهلة لأنَّه يتطلب تقديم تضحيات كبيرة تسمح بالاستفادة من بعض الآثار الايجابية للانفتاح الاقتصادي على المدى الطويل مع تحويل جزء من الخسائر إلى مكاسب ، و هذا لن

[1] ـ ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 189 .
[2] ـ سعيد النجار ، **الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ضل الغات و منظمة التجارة العالمية** ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا نيويورك ، 1999 ، ص 8 .
[3] ـ **المرجع نفسه** ، ص 9 .
[4] ـ ـ ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 189 .، ص ص 9 ، 12 .
[5] ـ عبد الواحد العفوري ،**العولمة و الغات** ، (ط 1 ؛ القاهرة : د د ن ، 2000) ص 111 .

يكون إلاَّ بتهيئة الأرضية المناسبة لبنية اقتصادية تكون فعالة مستقبلا ، و ذلك من خلال إحداث التغيرات التالية:

1- تخصيص غلاف مالي معتبر لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي ستعمل على دعم التحول الاقتصادي من هيمنة الحكومة إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الشفافية المالية و رفع القدرة الإنتاجية .

2- لابد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها و بين المنتجين الأجانب مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد و التحفيز لدفع الاقتصاد المحلي نحو توسيع القاعدة الإنتاجية لديه .

3- الإصلاح الجذري للبنوك مع توفير أنظمة مالية مرتبطة بالاقتصاد العالمي لأنها تمثل وسائل ضرورية لإنعاش البنية الاقتصادية .

4- توسيع قاعدة الصادرات وعدم الاعتماد على البترول كأهم مورد لجلب العملة الصعبة ، لأن الجزائر تتوفر على قطاعات اقتصادية إن وجدت العناية الكاملة من تمويل حسن و تسيير يكون بمقدورها جلب مداخيل معتبرة (الزراعة ، السياحة ، الخدمات ، الأشغال العمومية ...) .

5- لابد من زيادة لاهتمام بالموارد البشرية التي أصبح الجميع يدرك أنها من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة [1].

[1] - شهرزاد زغيب و عيساوي ليلى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . ص 15 ، 16 .

خلاصـــــــة الفصـــــل :

بقيت مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ـ رغم ما قامت به من جولات تفاوضية مع المنظمة ـ محط جدل بين الباحثين الاقتصاديين الجزائريين ، فرغم المزايا المحتملة التي ستحظى بها الجزائر بعد انضمامها و التي تعد خطوة و وسيلة تتمكن الدولة من خلالها أن تحفز الثقافة التنافسية لدى المنتجين المحليين في إطار الإصلاحات التي اعتمدها منذ نهاية الثمانينيات ، و بالمقابل فإن انضمامها سيجعلها تفيد أكثر مما تستفيد و يجعل منها سوقا لسلع و المنتجات الغربية الأكثر جودة و ذات الأسعار المعقولة مقارنة بالسلع المحلية التي ستتراجع مكانتها أكثر فأكثر في ظل المنافسة غير المتكافئة .

و بين هذا الشد و الجذب في الأفكار و رغم الآثار المختلفة التي ستمس الاقتصاد المحلي و الثقافة الاستهلاكية الجزائرية فإنها وجدت نفسها أمام خيار أكثر عقلانية هو الانضمام إلى المنظمة في أقرب الآجال نظرا للطابع الشمولي للمنظمة ، حيث أن قواعدها و قوانينها التي وردت في الاتفاقية قد تسري حتى على الدول غير المنظمة و هذا يعني سريان بعض القواعد التي تمس الدول المنظمة و حتى على الدول غير الأعضاء ، و قد عملت المؤسسات الوصية على وضع أطر و قوانين و إجراءات عملية من أجل حماية المنتجات و الشركات المحلية حتى تتمكن الجزائر من تعظيم الفوائد قدر الإمكان و دفع المضار المحتملة .

الخاتمـــــــــة .

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أحد ركائز النظام الاقتصادي الدولي و هي تسعى إلى وضع أطر من أجل تنظيم العلاقات التجارية الدولية ، و قد عرفت ثماني جولات من المفاوضات كان آخر جولاتها جولة الاورجواي سنة 1994 و التي انبثقت من خلالها المنظمة العالمية للتجارة و التي هي في الواقع العملي امتداد و تطور للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة حيث تضمنت نفس المبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات سابقا تقريبا ، و تعمل المنظمة على تحرير التجارة الدولية و تسهيل تنقل السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول و يترتب على ذلك آثار اقتصادية و سياسية واجتماعية و ثقافية و بيئية ، من ببادئها (تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء ، شرح السياسات التجارية للدول الأعضاء ما يضمن توافقها مع القواعد الواردة بنصوص الاتفاقيات متعددة الأطراف ، التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بهدف تامين المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي).

و الجزائر واحدة من بين الدول التي تسعى لأن تستفيد من المنظمة كغيرها من الدول التي تحمل نفس خصائصها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، و قد اعتمدت الدول في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على العديد من الاعتبارات و المحددات . و بالنسبة للجزائر يعتبر القيام بالإصلاحات الاقتصادية أهم المحددات على الإطلاق .

و قد سعت الجزائر من أجل الانضمام إليها لتفادي ما يعرف " البعد الشمولي للمنظمة " ما يعني سريان بعض قواعد المنظمة حتى على الدول غير الأعضاء.
رغم الجولات التفاوضية العديدة التي عقدتها الجزائر مع المنظمة في مسار انضمامها إلى المنظمة لم تتمكن من الانضمام و هذا يرجع من جهة إلى سعي هذه المنظمة لاستعمالها كمشروع و محفز و مرشد للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم الحكومات المتعاقبة بتطبيقها و تحقيق سياسة اقتصاد السوق الذي يتضمن تحرير التجارة الخارجية و تبني نضام الخوصصة و التقليل من الحواجز الخارجية و الأهم عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و من جهة أخرى فهي تخشي الانضمام نضرا للآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الجزائري .

فيما يخص الأوضاع الداخلية و بالخصوص الأوضاع الاقتصادية فقد تميزت في مجملها و بصفة عامة (الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية) للجزائر عشية الاستقلال عن الحكومة الفرنسية بالتدهور و الركود الشديدين و التي كادت أن تؤدي إلى زوال معالم الدولة ، لتنتقل الدولة إلى عملية التخطيط المركزي التي عرفت تدخلا واسع للدولة رغم ما يميزها من ضعف في المقومات المالية و تدمير للبنى التحتية الاقتصادية و الاجتماعية و

الثقافية ، و لقد تميزت هذه الفترة بفراغ النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه ، و قد ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط و لتوجيه الأعمال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تقرير استخدام مجموعة من الوسائل التي تمتلكها الدولة في إطار إنجاز المشروع الاشتراكي والمخططات اقتصادية ثلاث و هي (المخطط الثلاثي 1967 - 1969 ، المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 ، المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977) ، تم التركيز فيها على الصناعات الثقيلة مع إهمال الجوانب الاجتماعية و الثقافية للدولة بالاعتماد على النفط كمصدر وحيد لجلب العملة الصعبة ،من نتائجها الإيجابية ما يلي :

ـ مواجهة الفراغ في الإدارة الاقتصادية عن طريق تطبيق نضام التسيير الذاتي ، هذا الأخير كان فعالا و مفيدا بعد الاستقلال مباشرة لكنه أصبح أقل ملائمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في ضل التطورات الاقتصادية العالمية .

ـ تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة التخطيط و التنمية من 6 إلى 7 بالمائة .

ـ انخفاض معدلات البطالة التي بلغت 18 بالمائة خلال سنة 1980 .

ـ بلغة نسبة الاستثمار الأجنبي 47 بالمائة خلال نفس الفترة .

ـ ارتفاع الناتج الداخلي العام إذ ساهم في القطاع الصناعي بنسبة 42 ، 65 بالمائة .

ـ ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سونطراك 1963 .

ـ التأميمات (الأراضي ، بنك الجزائر ، المحروقات 1971 ...) .

أما عن نتائجها السلبية نذكر :

ـ تهميش القطاع الزراعي في ضل وجود سوق داخلية كبيرة ، و عجز الإنتاج في تلبية الطلبات الدولة .

ـ ارتفاع حجم الديون الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979 مقارنة بسنة 1970 التي لم تتعدى فيها مليار دولار ، ذلك لان جل المشاريع التي كانت مسطرة تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة مقابل الإيرادات العاملة للدولة و التي تعتمد على المحروقات أساسا و لما تعرفه السوق النفطية من تقلبات .

ـ عدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسات وتفكيكها وعدم انسجامها مع خطة الدولة .

ـ النقص الفادح في التكامل الاقتصادي بين القطاعات نضرا للأولوية المطلقة التي أولتها الدولة لقطاع الصناعة .

ـ نضرا لعدم وجود استقرار سياسي في الداخل تم تهريب رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج.

ـ عزوف رأس المال الأجنبي عن مواصلة السير وفق نموذج التنمية الجديد .

ثم انطلقت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى (1980 - 1984 / 1985 - 1989) التي تهدف إلى تخفيف الديون الخارجية و إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و تحسين المؤهلات الاقتصادية من اجل استغلال الموارد البشرية و المادية المتاحة و تصحيح الثغرات التي وقعت فيها الدولة في المخططات الاقتصادية السابقة ، و كل تلك العوامل كانت بمثابة البناء قاعدي للمشاكل التي عانت منها البيئة الداخلية للدولة و التي شكلت نسيجا اقتصادي و سياسي و اجتماعي ضعيف نسبيا حال دون تمكنها من الانضمام إلى المنظمة .

و منذ تأسيس المنظمة سنة 1995 عقد فوج عمل المنظمة المكلف بالانضمام الجزائر عشرة اجتماعات رسمية و اجتماعين غير رسميين كان آخرها في 30 مارس 2012 و أفريل 2013 و أثناء هذه الفترة تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 تمت مراجعته بعد سنتين من ذلك التاريخ قام بدراسة النظام التجاري الجزائري و بالخصوص نظام رخص الاستيراد ، و تستفيد الجزائر من تطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية كغيرها من الدول النامية بصفتها عضو مراقب في المنظمة منذ سنة 1965. و كخطوة جادة تبنتها السلطات الجزائرية المعنية من أجل الانضمام إلى المنظمة تمثلت في سلسلة من الإصلاحات (إصلاح المنظومة المصرفية ، التحرير الجزئي للتجارة الخارجية ، تخفيض العملة الوطنية ، التخلي عن سياسة الدعم المباشر والدعم غير المباشر ، تبني سياسة الخوصصة) قرر صناع القرار السعي وراء الانضمام غلى المنظمة .

و من الناحية العملية فإن الجزائر تبدو بعيدة كل البعد عن ذلك ، فعلى الصعيد السياسي فإن غياب الشفافية و تفشي ظاهرة الفساد الإداري و البيروقراطية جعل منها بيئة غير مناسبة لانتقال الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى رداءة مستوى المفاوض الجزائري و عدم امتلاكه الحنكة اللازمة لإقناع الأطراف الدولية الأخرى داخل المنظمة . أما على الصعيد الاقتصادي فإن الوضع الاقتصادي الموروث منذ الاستقلال لم يتغير إلا بشكل نسبي فمع تبني نظام اقتصاد السوق غير أن مسألة تحرير التجارة الخارجية ما تزال حبرا على ورق و ما تزال الدولة هي المتحكم الرئيس في النشاط الاقتصادي رغم تبني العديد من البرامج الإصلاحية في هذا السياق ، إضافة إلى بقاء المحروقات القطاع المنتج الوحيد في الجزائر

مع تهميش باقي القطاعات الأخرى ما انعكس سلبا على سوق الصادرات المحلية ما يدخلها في حال انضمامها في منافسة غير متكافئة ، فضلا عن ضعف و رداءة و تخلف السلع الخدمية المحلية التي تنفر المستثمرين من التعامل مع الجزائر . أما على الصعيد الاجتماعي فإن فكرة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل ما تزال العائق الأكبر نضرا للمكانة التي تمتلكها القضية الفلسطينية لدى غالبية أفراد المجتمع الجزائري رغم ما تمليه الاتفاقية إذ يحق للدول العربية التي لا ترغب بإقامة علاقات تجارية في إطار منظمة التجارة العالمية أن لا تتعامل مع الكيان الصهيوني .

بقيت مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة رغم ما قامت به من جولات تفاوضية مع المنظمة محط جدل بين الباحثين الاقتصاديين الجزائريين ، فرغم المزايا المحتملة التي ستحظى بها الجزائر بعد انضمامها و التي تعد خطوة و وسيلة تتمكن الدولة من خلالها أن تحفز الثقافة التنافسية لدى المنتجين المحليين في إطار الإصلاحات التي اعتمدها منذ نهاية الثمانينيات ، و بالمقابل فإن انضمامها سيجعلها تفيد أكثر مما تستفيد و يجعل منها سوقا لسلع و المنتجات الغربية الأكثر جودة و ذات الأسعار المعقولة مقارنة بالسلع المحلية التي ستتراجع أكثر فأكثر مكانتها في ضل المنافسة غير المتكافئة .

و بين هذا الشد و الجذب في الأفكار و رغم الآثار المختلفة التي ستمس الاقتصاد و الثقافة الاستهلاكية الجزائرية فإنها وجدت نفسها أمام خيار أكثر عقلانية هو الانضمام إلى المنظمة في أقرب الآجال نضرا للطابع الشمولي للمنظمة ، حيث أن قواعدها و قوانينها التي وردت في الاتفاقية قد تسري حتى على الدول غير المنظمة و هذا يعني سريان بعض القواعد التي المنظمة على الدول غير الأعضاء ، و قد عملت المؤسسات الوصية على وضع أطر و قوانين و إجراءات عملية من أجل حماية المنتجات و الشركات المحلية حتى تتمكن الجزائر من تعظيم الفوائد قدر الإمكان و دفع المضار المحتملة .

قائمة المراجـــع .

المراجع بالغة العربية :

أولا / الكتب :

01 ـ أبو زكريا يحي ، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة** (دط ؛دب ن : دار ناشري للنشر والتوزيع ، 2003).

02 ـ الإبراهيمي أحمد طالب ، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962 ـ 1972)** ، ترجمة حنفي بن عيسى ،(د ط ؛ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د ت ن) .

03 ـ اللقماني سمير ، **منظمة التجارة العالمية و آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية** (ط1 ؛ د ب ن : دار الحامد للنشر و التوزيع ، د ب ن ، 2004) .

04 ـ المجذوب محمد ، **التنظيم الدولي النظرية و المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة** ، (ط 8 ؛ د ب ن : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006) .

05 ـ المهد ي عادل ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** ، (ط1 ؛ مصر: الدار المصرية اللبنانية 2004) .

06 ـ العبادي عبد الناصر نزال ، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية** ،(ط1 ؛ لبنان : دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 1999) .

07 ـ الفتلاوي سهيل حسين ، **منظمة التجارة العالمية** ، (د ط ؛ الأردن : دار الثقافة ،2009) .

08 ـ الشحات احمد يوسف ، **الترتيبات الحمائية في ظل منضمة التجارة العالمية** ، (ط 1 ؛ د ب ن : دار النيل للطباعة و النشر 2001).

09 ـ التركي سليمان ، **منظمة التجارة العالمية ، التجارة و المستقبل** ، (دط ؛ د ب ن : مجلس الأعمال الأمريكي السعودي ، د س ن) .

10 ـ بالقاسم محمد و بهلول حسن ، **سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، (دط ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ج1، 1991) .

11 ـ بو الشعير السعيد ، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور1996 ـ السلطة النفيذية ـ** (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ج 3 ، 2013).
12 ـ بنجمين ستورا ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 ـ 1988)**، ترجمة : صباح ممدوح كعدان (د ط ؛ سوريا : الهيئة السورية للكتاب ، 2012) .
13 ـ بن عبيد فريد ، **مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة " الجزائر ، الأردن ، مصر "** ، (ط1 ؛ مصر : مكتبة الوفاء القانونية ، 2006).
14 ـ بن شهرة مدني ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، (ط1 ؛ الأردن : دار حامد ، 2009) .
15 ـ زبيري محمد العربي ، **الغزو الثقافي الجزائري (1962 ـ 1982)** ، (د ط ؛ الجزائر : المؤسسة الوطنية للطباعة ، 1986) .

16 ـ حشاد نبيل ، **الغات و منظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** ،(د ط ؛القاهرة : مكتبة الأسرة د س ن) .
17 ـ لونيسي رابح و آخرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، (ط 1 ؛ الجزائر : دار المعرفة ، 2010 ، ج 2) .

18 ـ لحلو موسى بوخاري ، **سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية** ، (ط1؛ لبنان : مكتبة حسين العصرية ، 2010).

19 ـ مكي فادي علي ، **ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية** ، (الناشر ؛ المركز اللبناني للدراسات ، 2001) .
20 ـ سلامة مصطفى ، **منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة الدولية** ،(ط1 ؛ مصر : دار الجامعة الجديدة ،2006)
21ـ سعداوي سليم ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، معوقات الانضمام و آفاقه،** (ط1 ؛ الجزائر : دار الخلدونية ، 2008).
22 ـ عبو عبد الله على ، **الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ،(ط1 ؛ الأردن : دار قنديل للنشر و التوزيع ، 2011) .
23 ـ عدالة رابح ، **هواري بومدين رجل كفاح ومواقف** ، (ط 1 ؛ الجزائر : دار المجتهد ، 2013) .
24 ـ عدون دادي ناصر و متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام ، النتائج المرتقبة و معالجتها** ، (د ط ؛ الجزائر : دار المحمدية العامة ، 2003) .
25 ـ عمارة محمود عبد العزيز رانيا ، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات** ،(ط1؛مصر :دار الفكر الجامعي ، 2008) .

26 ـ رجب عبد الحميد ، **المنظمات الدولية بين النظرية و التطبيق** ، (ط1 ؛ مصر : دار الكتاب الجامعي ، 2015).

ثانيا / الدوريات :

27- جلاطو جيلالي ، تحديات و رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة البرلمان الجزائري، العدد الأول، جويلية 1998. ، الجزائر .

28- الجوزي جميلة ، ميزان المدفوعات الجزائري في ضل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث العدد 11 ، 2012 ، الجزائر .

29- الشيخ داودي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاء المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 2 ، 2009 ، الجزائر .

30 ـ بهلولي فيصل ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012 .

31 ـ زغيب شهرزاد و عيساوي ليلة ،آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 4 ، ماي 2003.

32 ـ كربالي بغداد ، نضرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 8 ، جانفي 2005 ، الجزائر .

33 ـ ساجي علام و يوسفي محمد ، الجدلية القانونية و السياسية بين قانون الاستيراد الجزائري وقانون منظمة التجارة العالمية ، مجلة الرؤية الجزائرية العدد 5 ، 2017 ، الجزائر .

34 ـ عدون ناصر دادي و متناوي محمد ، انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد 3 ، 2004 ، الجزائر.

35 ـ قويدرعياش و عبد الله إبراهيم ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، د س ن ، الجزائر .

36 ـ تومي صلاح و شقبقب عيسى ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1970 /2002) ، مجلة الباحث ، العدد 4 ، 2006 ، الجزائر .

ثالثا /الرسائل والمذكرات:

36 ـ أحمد إسماعيل إسراء ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ـ جامعة مصر ، 2007 .

37 ـ النجار سعيد ، الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ضل الغات و منظمة التجارة العالمية ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا نيويورك ، 1999 .

38 ـ بو هلال إيمان ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، 2015/2014 .

39 ـ بو سهوة نور الدين ، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في القانونين الدولي و الجزائري ، أطروحة دكتوراه ـ كلية الحقوق ، جامعة البليدة ، 2005/2004 .

40 ـ بن عيسى شافية ، آثار و تحديات انضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010 .

41 ـ بعداش وليد ، صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر ـ مصر ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2015/2014 .

42 ـ هماز ليندا ، الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أم البواقي ، 2015/2014 .

43 ـ حاج يوسف سارة أم الخير ، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 .

44 ـ حواش طارق بن زياد ، العولمة و النظام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة : آفاق و تحديات ، مذكرة ماستر غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 .

45 ـ حمشاوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ضل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتورا منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

46 ـ طريشين دلال ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أم البواقي 2013/2012 .

47 ـ مولحسان آيات الله ، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2003 /2004 .

48 ـ مزروع مسعودة ، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة 2016/2015 .

49 ـ مهداوي عبد القادر ، تصنيف المنظمات الدولية ، محاضرات قانون المنظمات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ،2015/2014 .

50 ـ سعدي منهل ،الأوضاع السياسية و الاقتصادية للجزائر في عهد هواري بومدين (1965 ـ 1978)، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة بسكرة، 2014/2013 .

51 ـ شنين مصعب ، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2012 /2013.

52 ـ صبرة علوش اسمهان و يحي ليلى ، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بجاية ، 2014/2013 .

53 ـ خزندرا وردة ، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2012/2011 .

54 ـ خطاطبة ليث محمد ، قضايا منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على الأردن و الدول العربية ، كلية اللغات ، جامعة الأردن 2011 .

رابعا / المحاضرات :

55 ـ القطافي السعيد ، **تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 .

56 ـ بن بادة مصطفى ، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، محاضرة بجامعة الجزائر 03 ، 24 فيفري 2014 .

57 ـ محمد ساعد ، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2017 / 2018.

58 ـ فقيه أسامة بن جعفر ، **منظمة التجارة العالمية و استحقاقات الانضمام** ، ملتقى البحث العلمي ، د ب ن ، 2006 .

59 ـ قويدري محمد ، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية** ،الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد حول التجارة ، كلية الحقوق ، عنابة ، 2002 .

فهرس المحتويات .

الإهـــداء .

الشكر و العرفان .

مقدمـــــــة .

أولا /مبررات اختيار الموضوع ..... - 02-

أ ـ مبررات ذاتية ..... - 02-

ب ـ مبررات موضوعية ..... - 03-

ثانيا/ أهمية الموضوع ..... - 03 -

أ ـ الأهمية العلمية ..... - 03 -

ب ـ الأهمية العملية ..... - 03 -

ثالثا/ أهداف الدراسة ..... - 03-

رابعا/ إشكالية الدراسة ..... - 04-

خامسا/ حدود الدراسة ..... - 04-

أ ـ الإطار الزمني ..... - 04-

ب ـ الإطار المكاني ..... - 05 -

سادسا/ فرضيات الدراسة..... - 05-

سابعا/ أدبيات الدراسة ..... - 05 -

ثامنا/ الإطار المنهاجي ..... - 06-

تاسعا/ الإطار المفاهيمي ..... - 07 -

عاشرا / تقسيم الدراسة ..... - 08-

الحادي عشر/ العوائق و الصعوبات ..... - 09-

الفصل الأول: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

تمهيـــــــــد ..... - 11 -.

المبحث الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة ..... -12- .

المبحث الثاني: المزايا التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول المنظمة لها ..... -18- .

المبحث الثالث: أسباب سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -20- .

خلاصة الفصل ..... -23- .

الفصل الثاني: إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..... -24- .

تمهيـــــــــد ..... -25- .

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري " 1962 - 2014 " ..... -26- .

المبحث الثاني: خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..... -36- .

المبحث الثالث: الإصلاحات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . ..... -39- .

خلاصة الفصل ...،..... -42- .

الفصل الثالث: أسباب فشل الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .. -44- .

تمهيـــــــــد..... -45- .

المبحث الأول: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -46- .

المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -49- .

المبحث الثالث: الأسباب السياسية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -51- .

المبحث الرابع: الأسباب الاجتماعية التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -54- .

خلاصة الفصل ..... -57- .

الفصل الرابع: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين العواقب و المكاسب ..... -58- .

تمهيد ..... -59- .

المبحث الأول: الانعكاسات السلبية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -60- .

المبحث الثاني: الانعكاسات الإيجابية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ..... -63- .

المبحث الثالث: الإجراءات اللازم اتخاذها من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة بأقل التكاليف..... -66- .

خلاصة الفصل ..... -71- .

الخاتمة .....-73- .

قائمة المراجع ..... -77- .

فهرس المحتويات ..... -83- .

مقـــــــــدمـــــــــة

الفصـــــــــــل الأول:

دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفصـــــــــل الثانـــــــي .

إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفـــــصل الثـــــالث .

أسباب فشل الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفـــــصل الـــــــرابع .

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين العواقب و المكاسب .

الخـــــــــاتمـــــــة

تَمَّ

بِعَوْنِ و

حَمْـــــــــدِ

الـــــــــلَّه .